المحدِّداتُ المنهجيّةُ ودورُها في توجيهِ مساراتِ التيسيرِ النحويّ
مخطوط النفحات الخصيبيّة في المسائل النحويّة لقاسم بن محمّد رضا الغرّاويّ (ت١٣٩٥هـ) أنموذجًا

طالب دكتوراه/رضيّ فاهم عيدان
كليّة الآداب – قسم اللغة العربيّة
وآدابها– جامعة فردوسي–مشهد–إيران
radhy1974@gmail.com

أ.م.د مرضيّة آباد
كليّة الآداب – قسم اللغة العربيّة
وآدابها–جامعة فردوسي–مشهد–إيران
mabad@ferdowsi.um.ac.ir

الكلمات المفتاحية: التيسير النحويّ ، الغراويّ ، النفحات، مسارات التيسير النحويّ.

كيفية اقتباس البحث
عيدان، رضيّ فاهم ، مرضيّة آباد، المحدِّداتُ المنهجيّةُ ودورُها في توجيهِ مساراتِ التيسيرِ النحويّ مخطوط النفحات الخصيبيّة في المسائل النحويّة لقاسم بن محمّد رضا الغرّاويّ (ت١٣٩٥هـ) أنموذجًا،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Methodological Determinants and Their Role in Directing the Paths of Syntactic Facilitation: The Manuscript of Al-Nafahat Al-Khasibiyya fi Al-Masa'il Al-Nahwiyya by Qasim bin Muhammad Ridha Al-Gharrawi (d. 1395 AH) as a Model

***Ph.D. Student Radhi Fahem Idan** Faculty of Letters and Humanities - Department of Arabic Language and Literature - Ferdowsi University of Mashhad - Mashhad - Iran.

Assoc. Prof. Dr. Marzieh Abad Faculty of Letters and Humanities - Department of Arabic Language and Literature - Ferdowsi University of Mashhad - Mashhad - Iran.

Keywords : Methodological determinants, syntactic facilitation, Al-Gharrawi, Al-Nafahat, paths of syntactic facilitation.

How To Cite This Article

Idan, Radhi Fahem , Marzieh Abad , Methodological Determinants and Their Role in Directing the Paths of Syntactic Facilitation: The Manuscript of Al-Nafahat Al-Khasibiyya fi Al-Masa'il Al-Nahwiyya by Qasim bin Muhammad Ridha Al-Gharrawi (d. 1395 AH) as a Model,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The concept of syntactic facilitation is closely related to grammar instruction. In this context, it emphasizes the necessity of distinguishing between grammar at its scholarly level and its pedagogical level. It focuses on the importance of presenting grammar to learners clearly, unambiguously, and free from semantic complexity and verbal affectation; whether at the level of the structural framework of its syntactic rules, the functional performance of words within a context, or the cognitive level of understanding its terminology. In the absence of clear standards for syntactic facilitation that guarantee the legitimacy of

advocating for it, this research, adopting a descriptive and analytical approach, undertakes the observation of three paths for its facilitation: the structural, communicative, and cognitive paths. It directs the majority of its attention toward identifying the methodological determinants that guide and regulate the movement of these paths within a facilitation framework.

To demonstrate the success of this cognitive vision, we applied it to the manuscript (*Al-Nafahat Al-Khasibiyya fi Al-Masa'il Al-Nahwiyya*) by its author Qasim bin Muhammad Ridha Al-Gharrawi (d. 1395 AH). This aims to identify the determinants that governed the facilitation process, the results yielded by their employment, and to determine their role in regulating the facilitation movement and directing its paths in a disciplined and balanced manner.

The research concluded that the determinants governing the methodology of syntactic facilitation in the manuscript of (*Al-Nafahat Al-Khasibiyya*) are three: the normative determinant, the functional determinant, and the selective-preferential determinant. Al-Gharrawi employed each of them methodologically within its appropriate path, in a manner consistent with his desire to make grammar more accessible to learners according to the objectives of facilitation; achieved through syntactic facilitation features (syntactic definitions, grammatical disagreement, grammatical evidence, and constructed exemplification). He established that the facilitation procedures within these features are insufficient on their own to achieve facilitation unless they are grounded within the framework of the scholarly application of these determinants. This is due to their significance in sustaining the facilitation vision and preventing grammar from drifting into arbitrary simplification, which this research has undertaken to reveal through a meticulous scholarly reading of this manuscript.

الملخّص

يرتبط مفهوم التيسير النحويّ بتعليم النحو ارتباطًا وثيقًا، وهو في هذا السياق يؤكّد ضرورة التمييز بين النحو في مستواه العلميّ ومستواه التعليميّ، ويركّز على أهميّة تقديم النحوِ للمتعلّمين واضحًا لا لبسَ في فهم معانيه، خاليًا من التعقيد المعنويّ والتكلّف اللفظيّ؛ سواء على مستوى البناء الهيكليّ لقواعده النحويّة، أو الأداء الوظيفيّ للكلمات داخل السياق، أو المستوى المعرفيّ لفهم مصطلحاته، وفي ظلّ غياب المعايير الواضحة لتيسير النحو التي تضمن مشروعيّة الدعوة إليه، تكفّل البحثُ وفق المنهج الوصفيّ والتحليليّ برصد ثلاثة مسارات لتيسيره؛ هي المسار البنيويّ والتواصليّ والمعرفيّ، موجّهًا جُلَّ اهتمامه لمعرفة المحدّدات المنهجيّة التي

تُوجّه حركة هذه المسارات وتضبطها ضمن حركة النحو في إطارٍ تيسيريّ. ولبيان مدى نجاح هذه الرؤية المعرفيّة التزمنا إسقاطَها على مخطوط (النفحات الخصيبيّة في المسائل النحويّة) لمؤلِّفه قاسم بن محمّد رضا الغرّاوي المتوفّى سنة (١٣٩٥هـ)؛ بقصد الوقوف على المحدّدات التي حكمت سير عملية التيسير، وما أفرزه توظيفها من نتائج، وتحديد دورها في ضبط حركة التيسير وتوجيه مساراته توجيهًا منضبطًا ومتزنًا.

وتوصّل البحثُ إلى أنّ المحدّدات التي تحكم منهجيّة التيسير النحويّ في مخطوط (النفحات الخصيبيّة) هي ثلاثة؛ المحدّد المعياريّ، المحدّد الوظيفيّ، والمحدّد الانتقائيّ الترجيحيّ. وقد عمل الغراويّ على توظيف كلِّ واحدٍ منها ضمن مساره المناسب له توظيفًا منهجيًّا ينسجم مع رغبته في تقريب النحو للمتعلّمين وفقًا لأهداف التيسير؛ عبر ملامح تيسيريّة (التعريفات النحويّة، الخلاف النحويّ، الشاهد النحويّ والتمثيل الصناعيّ)، مقرّرًا أنّ الإجراءات التيسيريّة في هذه الملامح لا تكفي بمفردها لتحقيق التيسير، إلّا أن يتمّ تقريرها في إطار التوظيف العلميّ لهذه المحدّدات؛ باعتبار أهميّتها في ديمومة الرؤية التيسيريّة، والحيلولة دون انسياق النحو في مساراته إلى التبسيط العشوائيّ، وهذا ما تكفّل البحث بكشفه في قراءة هذا المخطوط قراءةً علميّةً متفحّصة.

المقدّمة

مدخل: يسعى علم النحو إلى صون اللسان العربيّ وتقريب البيان للمتعلّمين، وقد أفضت سعة المادّة النحويّة وتضخّمها، وما حصل من خلط منهجيٍّ بين العلميّةِ والتعليميّة، إلى ابتعاد النحو عن وظيفته التواصليّة؛ فظهرت نتيجة لذلك حركةٌ نقديّةٌ إصلاحيّة سعت إلى تيسير النحو وتنقيته ممّا علق به من شوائب دخيلة عليه. ولا ينبغي التعاطي مع مفهوم (التيسير النحويّ) بوصفه تبسيطًا لأصول النحو وقواعده بصورةٍ عفويّة، وإنّما وفق رؤيةٍ معرفيّة تستند إلى أصولٍ واعية وضوابط محكمة. ولأجل الارتقاء بعمليّة التيسير النحويّ إلى ممارسةٍ تحليليّة تطبيقيّة، كان من الأهميّة بمكان الوقوف على المحدّدات التي تحكم عملية التيسير وتضبط بوصلته؛ لتجمع بين المسائل النحويّة في أصالتها مع عدم الإخلال بمهمة أدوات النحو التواصليّة.

أهميّة البحث: وتأتي أهمية البحث في سعيه إلى رصد المحدّدات المنهجيّة التي تؤصّل لمفهوم (التيسير النحويّ) في مسارات تشكّله، وإثبات أنّ العمليّة التيسيريّة عمليّةٌ معرفيّة تخضع لضوابط منهجيّة قابلة للقياس، عبر استظهار الملامح التيسيريّة أوّلًا، ثمّ الوقوف على المحدّدات التي وجّهت هذه الملامح ثانيًا.

أهداف البحث: ولتحقيق أهداف البحث، وقع الاختيار على مخطوط (النفحات الخصيبيّة في المسائل النحويّة) لقاسم بن محمّد رضا الغراويّ؛ لما وقف عليه الباحث من وجود ملامح تيسيريّة في ثنايا صفحاته، يمكن أن تؤسّس لرؤية تيسريّة كخطوة أولى لمشاريع تيسيريّة قادمة.

إشكاليّة البحث وأسئلته: تتلخّص إشكالية البحث في الوقوف على الأصول المنهجيّة التي حكمت عقليّة الغراويّ وأطّرت مفهوم (التيسير) لديه، وبيان مدى إسهامها في تشكيل ملامح التيسير في المخطوط. ولمعالجة الإشكاليّة، تبنّى البحث المنهج الوصفيّ والتحليليّ؛ باستقراء ملامح التيسير في ضوء (التعريفات، الخلافات النحويّة، الشاهد النحويّ والتمثيل الصناعيّ)، فوصف منهجيّة المؤلِّف وفقًا لأهمّ إجراءاته التيسريّة في هذه الملامح، ثمّ تحديد المحدّدات المنهجيّة ودورها في توجيه مسارات التيسير فيها .

هيكليّة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في توطئةٍ ومبحثين؛ تضمّنت التوطئةُ الحاجةَ إلى التيسير النحويّ، اختصّ المبحث الأول بالإطار النظريّ متضمّنًا التعريفَ بالمؤلّف والمخطوط، وتحديد مفهومَي (التيسير النحويّ) و (المحدّدات). أمّا الثاني فتضمّن مخرجات البحث التطبيقيّة في ثلاث فقرات؛ متمثّلة بوظيفة المحدّدات المنهجيّة في ضوء ثلاثة ملامح تيسيريّة: (التعريفات النحويّة، الخلاف النحويّ، الشاهد النحويّ والتمثيل الصناعيّ)، سبق ذلك بيانُ إجراءات التيسير في كلّ ملمح. ثمّ خاتمة بأبرز النتائج والتوصيات مشفوعة بقائمة تضمّنت مصادر البحث ومراجعه.

توطئة

الهدف الوظيفيّ للغة –أيّة لغة كانت– هو تمكين الناطقين بها من التواصل لغويًّا، واللغة العربيّة –بوصفها لغةً تواصليّة– لم تكن بمعزلٍ عن هذا الالتزام العلميّ، بيد أنّ الحاجة إلى تقييد ضوابط التواصل فيها ضمن علمٍ مستقلٍّ لم يكن أولويةً قصوى للعرب الأوائل؛ إذ كانت حاضرةً ومُمكَّنةً في سُلوكهم اللغويّ مع توفّر السليقة اللغويّة وسلامتها؛ وكان التواصل اللغويُّ بين العرب قاطبةً قائمًا على الملَكة اللغويّة والسماع الصوتيّ (مرتاض، ٢٠٠٩، ص١١). وحينما ظهر نور الإسلام ودخل فيه مَن لا يُحسن النطق بالعربيّة على أصولها؛ فشا اللحنُ في كلامِ العرب؛ فظهرت الحاجةُ إلى علمٍ يحولُ دون ذلك؛ فتوجّه علماءُ العربيّة إلى الاهتمام بوضع أصولٍ وضوابطَ للحيلولة دون تسرُّب اللحنِ إلى لغة القرآن الكريم، وفي هذا السياق تأتي روايةُ أبي الأسود الدؤلي مقرّرةً بواكير الشروع بوضع أصول النحو بتوجيهٍ من الإمام عليٍّ (عليه السلام) حيث يقول: " .. ثمّ ألقى إليَّ الرقعةَ، وفيها مكتوب: الكلام كلُّه اسم، وفعل، وحرف؛ فالاسمُ ما أنبأ عن المُسمّى، والفعل ما أُنبئ به، والحرف ما جاء لمعنًى. وقال لي: انحُ هذا النحو، وأضِف

إليه ما وقع إليك .." (الأنباريّ، ١٤٠٥هـ، ص١٨-١٩). وانعكس هذا الاهتمام جليًّا على توسُّع الدرس النحويّ وتشعُّب مسائله، بيد أنّ هذا التوسُّع أفضى إلى تسلّل ما لا صلة له بالنحو؛ من مسائلَ متعلّقة بالفلسفة والمنطق، والإغراق في العلل الثواني والثوالث في سياق بيان مسائله؛ فابتعد النحوُ عن وظيفته الأساسيّة. وقد التفت ابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ) إلى هذا الانحراف العلميّ في مسار النحو، مشخِّصًا ذلك بقوله: " .. التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها، فتوعّرت مسالكُها، ووَهنت مبانيها"(القرطبيّ، ١٣٩٩هـ، ص٦٤).

ونتيجة لهذا التعقيد الذي صاحب اتساع رقعة الدرس النحويّ، وما أفرزه من نفور المتعلّمين، ظهرت بوادر التيسير النحويّ عبر آليّاتٍ عدّة: منها؛ توجُّه علماء النحو إلى الاختصار في مؤلّفاتهم النحويّة تجنّبًا للإطالةِ المخلّة مع التزام إيضاح المباني وتبسيط العبارة دونما تعقيد؛ وهو ما أثبته ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في بعض مؤلّفاته؛ فصار الاهتمام بالمتعلّم هو الأساس بعيدًا عن الاستطراد في ذكر الخلافات النحويّة والعلل الثواني والثوالث (ابن هشام، د.ت، ص١٣) .

ومن المقولات التي تُفصح عن الحاجة إلى التيسير النحويّ وتُبيّن ملامحَه ما أورده ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)؛ حيث أشار إلى " وضع تأليفٍ منزّهٍ عن الإطناب المُمل، والاختصار المخلّ، محتوٍ على كليّاته، مشتمل على فصوله وغاياته، عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل، مجرِّدٍ أكثرَه عن ذكر التوجيه والتعليل .. "(ابن عصفور، ١٩٧٩م ، ج١، ص٤٣-٤٤). وإذا كانت الدعوة إلى تيسير النحو ترمي إلى إعادته لسابق عهده وممارسة وظيفته التواصليّة في إطار التعليم بيُسرٍ دونما تكلّف، فإنّ هذا لا يعني التماهي أو الإفراط مع هذا التوجّه إلى مستوى هدم أصول النحو أو الإخلال بقواعده، وهو ما يستدعي منّا الاهتمام بموضع المحدّدات التي تضبط مسارات التيسير، وبيان دورها في صياغة القاعدة النحويّة؛ فضلًا عن فصل ما لا علاقة له بمفهوم التيسير النحويّ؛ عبر تحديد مصطلحه بوضوح، وهو ما سيعرض له البحث في المطلب الآتي.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلِّف ومخطوطه ومفهوم التيسير النحويّ ومحدِّداته:

أولا: التعريف بالمؤلِّف ومخطوطه:

أ-**التعريف بالمؤلّف:** مؤلِّف المخطوط هو الشيخ جاسم ابن الشيخ محمّد الرضا الغراويّ، وُلد في النجف الأشرف سنة (١٣٢١هـ)، من أبوين عريقين في الفضل والأدب. نشأ في النجف الأشرف وانغمر في مدارسها؛ حيث درس عند عدّةِ أساتذةٍ فدرس علوم العربيّة على يد الشيخ عيسى الطرفيّ، ودرس العلوم الفقهيّة والعقليّة والأصول على يد سماحة العلّامة الشيخ محمّد رضا نجل العلّامة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء، وغيره من جهابذة العلماء. وحضر في أبحاثٍ عدّة؛

كبحث الإمام محمّد حسين كاشف الغطاء–وكان كاتبه ومدرّس اللغة العربيّة في مدرسته– وبحثِ الإمام السيّد محسن الحكيم، والإمام السيّد أبي القاسم الخوئيّ، وغيرهم (رضوان الله عليهم أجمعين). له مؤلَّفاتٌ عدّة في شتى العلوم؛ منها: الحجّة والبرهان في عدم تحريف القرآن، السبع المثاني وما فيهن من المعاني، المسائل المنطقيّة في التعليق على الشمسيّة، بشائر أهل الكتاب في النبيّ وآله الأطياب، جلاء الأفكار في تربية أطفالنا الصغار، وغيرها من المؤلَّفات التي بعضها حُقِّق وبعضها لا يزال لم يبصر النور بعد؛ ومنها هذا المخطوط الذي نروم تحقيقه. تُوفّي رحمه الله تعالى سنة (١٣٩٥هـ – ١٩٧٤م) ودُفن في مقبرة وادي السلام في النجف الأشرف (الغراويّ، ١٤٤٤هـ ، ج١، ص٨٨–٩١).

ب–التعريف بالمخطوط : يحمل المخطوط اسم (النفحات الخصيبيّة في المسائل النحويّة)، وتأتي أهميّة هذا المخطوط أنّه كُتب بخطّ مؤلّفه، وأنّه النسخة الوحيدة منه؛ وهي نسخةٌ تامّة ليس فيها نقص، والموضوع الأساس للمخطوط هو النحو، ويقع في (١٦٠) صفحة، في كلّ صفحة سبعة عشر سطرًا. والمخطوط –بحسب ما أراد له مؤلِّفه أن يكون– في جزأين، يتألّف من مقدّمة وتسعة عشر مطلبًا، تضمّن الجزءُ الأوّل ستة مطالب، يفتتح الجزء بالحديث عن أنواع المركّبات النحويّة، ثمّ ينتقل إلى تقسيم الاسم وعلاماته، والفعل وعلاماته، ثمّ ينتقل إلى الإعراب ..، وختم هذا الجزء بالمطلب السادس وهو في المنصوبات. ثمّ يبتدئ الجزء الثاني لإكمال أنواع المنادى في باب المنصوبات .. ثمّ بقيّة مطالب هذا الجزء؛ وهي ثلاثة عشر مطلبًا: أوّلها المطلب السابع في المجرورات وآخرها المطلب التاسع عشر في الحكاية. وممّا يُلاحظ أنّ الإنهاء ورد باسم (جاسم) في حين أنّ الاسم المثبت في مقدّمة المخطوط هو (قاسم)؛ وهي عادة لهجيّة عند أهل العراق آنذاك في إبدال لفظ القاف جيمًا، وهو ما سجّله الدرس الصوتيّ الحديث (عبد التوّاب، د.ت: ١٧ وما بعدها).

ثانيًا: مفهوم التيسير النحويّ:(التيسير) مصدرٌ للفعل الثلاثيّ (يسّر)، وترتبط دلالتهُ لغويًّا بمعاني الانفتاح والانقياد؛ قال ابنُ فارس (ت ٣٩٥هـ): " الياء والسين والراء : أصلانِ يدلُّ أحدُهما على انفتاحِ شيءٍ وخِفّته..، فالأوّل: اليُسْر: ضِدُّ العُسْر .. ويقالُ: رجل يَسْرٌ ويَسَرٌ؛ أي: حَسَنُ الانقياد"(ابن فارس، ١٩٧٩، ص١٥٥–١٥٦). وبالاستناد إلى هذه الدلالة نستطيع القول أنّ مفهوم (التيسير) يحمل بعدًا تفكيكيًّا يتضمّن تبسيطَ الأمور وتسهيلها، خلافًا لمفهوم (التعسير) الذي يحمل بعدًا انغلاقيًّا لتضمّنه الصعوبة والتعقيد (ابن سيده، ٢٠٠٠، ص٥٧٥). ويقتضي تحديد الدلالة الاصطلاحيّة لمفهوم (التيسير) بدقّة الوقوفَ عند بعض المصطلحات التي تلتقي معه؛ ويُعدّ مصطلح (التجديد) من أهمّ هذه المصطلحات، ويُطرح هذا المفهوم في إطارين:

الأول: إطارٌ بنائيّ يتبنّى تجديدَ النحو دون المساس بهدم أصوله التراثيّة أو إلغائها باعتبار " أنّ تجديد المفاهيم والمصطلحات النحويّة يقتضي أساسًا إعادة وصف نظام العربيّة وصفًا دقيقًا شاملًا وفقًا لما هو ثابت وأصيل من تراثنا اللغويّ" (العياشي، ٢٠٠٨، ص١٨) وهو تجديد لا يقتضي هدمًا لأصول التراث النحويّ أو خروجًا عنها.

الثاني: إطار نقديّ يتضمّن التجديدُ فيه الدعوةَ إلى إلغاء بعض الأبواب النحويّة أو تغييرها، وهذا النحو من التجديد "ارتبط مفهومه بالانصراف عن نظرية العامل، وإعادة تنسيق أبواب النحو (برادعي، ٢٠٢٢، ص٣٦٢) ومن الدعوات البارزة التي تُمثّل هذا الاتجاه ما دعا إليه الدكتور شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو العربيّ)؛ حيث صرّح في مقدّمة كتابه أنّه أقام دعوته لتجديد النحو على ثلاثة أسس " أوّلها: إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنَى عن طائفةٍ منها بردِّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية، .. والأساس الثاني استضأتُ فيه بجوانبَ من آراء ابن مضاء في كتابه .. وهو إلغاء الإعراب التقديريّ في المفردات ..، والأساس الثالث: أن لا تُعرب كلمةٌ لا يفيد إعرابها أيَّ فائدة في صحة نطقها"(ضيف، ١٩٦٠، ص٤)

وإذا كان مفهوم (التجديد) قد استقرّ عند دُعاتِه على أهميّة إعادة صياغة أصول النحو؛ حسب قول إبراهيم مصطفى: " أطمع أنْ أغير منهج البحث النحويّ للغة العربيّة، وأنْ أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولًا سهلة يسيرة"(مصطفى، ١٩٩٢، ص: أ)، فإنّ هذا يُمثّل نقطة الافتراق الجوهريّة بينه وبين مفهوم (التيسير)؛ باعتبار أنّ مفهومه إنّما يُحدّد في ضوء غايته الأساس؛ ألا وهي تيسير المادّة النحويّة في كيفية عرضها وسُبل إيصالها إلى المتعلّمين بمستوى يُراعى فيه مناسبة المادّة العلميّة لقدرتهم الذهنيّة والإدراكيّة، دون أن يكون لذلك تأثيرٌ في رسم هيكليّة أبواب النحو أو حذفٍ لبعض مسائله؛ لأنّ " هدف التسهيل لا يؤثر على المنهجيّة؛ لأنّه مرتبط بطريقة العرض مع المحافظة على أصول المنهجيّة في التفكير النحويّ" (الصلاحيّ، ١٤٢٣هـ، ص١٦)

وتحقيق غاية التيسير إنّما يُكتب لها النجاح إذا ما وُضعت في سياقها المعرفيّ الذي يرتكز على ضرورة التمييز بين النحو العلميّ والنحو التعليميّ" ذلك أنّ التيسير ليس مجرد اختصار للمسائل النحويّة، ولا إلغاء للأصول النظريّة التي يتّكئ عليها التنظيرُ النحويّ فقط؛ لأنّ ما بين المعرفة العلميّة والمعرفة التعليميّة مسافة لا بد من مراعاتها" (صوشة، ٢٠١٨، ص١٢٠). ولم تكن هذه الرؤيةُ في تحديد مصطلح (التيسير النحويّ) بدعًا من القول، بل نجد لها أساسًا علميًّا رصينًا استقت منابعه من عيون تراثنا النحويّ؛ وفي هذا السياق نضع أيدينا على نصٍّ للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) يُقرّر فيه ضرورة عرض مسائل النحو في إطار تعليميّ خالص يضع في مقدّمة

أولوياته تحقيقَ غاية النحو الوظيفيّة في صون اللسان عن اللحن، فيقول: " وأمّا النحو فلا تُشغل قلبه–أي المتعلِّم– منه إلّا بقدر ما يُؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوامّ في كتاب إنْ كتبه، وشعر إنْ أنشده، وشيء إنْ وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلةٌ عمّا هو أولى به" (الجاحظ، ١٩٦٤، ص٣٨) .

وفي إطار تحديد مفهوم (التيسير) وفق رؤيةٍ تراثيّة، يؤكّد ابنُ السرّاج (ت ٣١٦هـ) أنّ ما ينبغي الاهتمام به من مسائلَ نحويّة لا بدّ أنْ يُعرض في سياق ما ينسجم مع سمت العرب في كلامها؛ ولذلك هو يلمح إلى ضرورة طرح العلل الثواني لانحرافها عن هذا المعيار، بقوله: " اعتلالات النحويّين على ضربين: ضَرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب؛ كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسمّى: عِلّة العِلّة؛ مثل: أنْ يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ..، وهذا ليس يكسبنا أنْ نتكلّم كما تكلّمت العرب .. "(ابن السرّاج، ، ج١، ص٣٥). ونلمس صدى ارتباط (التيسير) بمنهجيّة عرض المادّة النحويّة للمتعلّمين دون الاهتمام بحذف أبوابٍ نحويّة أو تغيير جذريّ لأصوله، واضحًا جليًّا في نصّ ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)؛ حيث يقول: " نَظرنَا فِي كتاب سِيبَوَيْهِ فوجدناه فِي الْموضع الَّذِي يسْتَحقّهُ، وَوجدنَا أَلْفَاظه تحْتَاج إِلَى عبارَة وإيضاح؛ لِأَنَّهُ كتاب أُلِّف فِي زمَان كَانَ أَهله يألفون مثل هَذِه الْأَلْفَاظ فاختُصر على مذاهبهم".(ابنُ كيسان، نقلًا عن البغداديّ، ١٩٩٧، ج١، ص٣٧١) ومن ثَمّ لا يكون النحوُ مُيسَّرًا ما لم تستند منهجيّتُه إلى ثلاثة ركائز:

الأولى: ضرورة التمييز بين مستويَي النحو التعليميّ والعلميّ في سياق التعاطي مع تعليم مسائله النحويّة.

الثانية: أهميّة أنْ يقصرَ التيسيرُ اهتمامَهُ في عرض المادّة النحويّة وما يرتبط به من أدواتٍ معرفيّة، على توضيحها وتقريبها بما يلائم قدرة المتعلّمين واستيعابهم.

الثالثة: أنْ يُسقطَ التيسير من دائرة تعليم النحو ما لا يتوافق أو ينسجم مع أصول كلام العرب المستقيم؛ كالعلل الثواني والفلسفة والمنطق وغير ذلك.

ثالثًا: المحدّدات المنهجيّة وعلاقتها بالتيسير النحويّ: يُعدّ تحديدُ الركائز التي تُؤسِّس مفهومَ التيسير النحويّ عاملًا مهمًّا في بيان ملامحه، وهي بمجموعها لا تعدو أكثر من ضابط معياريّ لفرز الظواهر النحويّة التي تنضوي ضمن ميدان التيسير عمّا سواها، بيد أنّ هذه الركائز لا يمكن الركون إليها وحدها لضبط مسار التيسير في بعده التطبيقيّ، وهنا تظهر أهميّة (المحدّدات المنهجيّة) باعتبارها تُمثّل مجموعةً من الأسس العقليّة الصارمة التي يحتكم إليها النحويّ في ضبط خياراته التيسيريّة وتوجيهها إجرائيًّا، كما تَحُول دون انحرافه عن هدفه في جعل النحو

مُيسّرًا. وبحسب أهداف التيسير ، يُقرّر البحث أهميّة حصر هذه المحدّدات في ثلاثة أنماط وهي:

الأوّل: المحدِّد المعياريّ: أدرك النحويّون مبكرًا وبوعي تامّ خطورةَ ما سيتعرّض له النحو من صدمات؛ إثر اختلاط اللسان العربيّ بغيره من الألسنة إبّان الفتوحات الإسلاميّة، فكان من الأهميّة بمكان وَضْعُ المعايير الكفيلة بحفظ أصول النحو وفقًا لكلام العرب. وفي سياق تيسير النحو يُطرح المحدِّد المعياريّ بوصفه ضابطًا منهجيًا لفرز ما يخالف هذه الأصول المستقاة من استعمال العرب لكلامهم الواقعيّ. وقد استنكر سيبويه (ت١٨٠هـ) تعسُّفَ بعض النحويّين في قياسهم، رافضًا أن يكون القياس بغير ما تكلّمت به العرب وفق سليقتهم حيث قال: "وأمّا قولُ النحويّين: أعطاهوك وأعطاهوني، فإنّما هو شيء قاسوه لم يتكلّم به العرب، فوضعوا الحروفَ غير مواضعها، وكان قياس هذا لو تُكلِّم به هيّنًا"(سيبويه، ١٩٨٨،ج٢، ص٣٦٤). ولعلّ سيبويه يُريد بـ(النحويّين) من أسرف في القياس على غير أصوله؛ ومنهم "عبد الله بن أَبي إِسْحَاق الحضرميّ وَكَانَ أوّل من بعج النَّحْو وَمدّ الْقيَاس والعلل"(الجمحيّ، د.ت، ج١، ص١٤)

وتكمن خطورة هذا النوع من القياس في أنْ صاحبَه يعدّ كلامَه أصلًا وكلامَ العرب فرعًا؛ ومن ثَمّ يُخطّئ مَن يُخالفه؛ وهو ما ذكره ابن ولّاد (ت٣٣٢هـ) في سياق الردّ على المبرّد قائلًا: "إنْ كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجلٌ يجعل كلامَه في النحو أصلًا وكلام العرب فرعًا، فاستجاز أنْ يخطئها إذا تكلمت بفرعٍ يخالفُ أصلَه"(ابن ولّاد، ١٩٩٦، ص١٢٤). ويتأسّس على هذا أنّ المعياريّة التيسيريّة تطرح السماعَ بوصفه أساسًا ومفتاحًا للقياس الصحيح؛ وهو ما تبنّاه سيبويه الذي "يُجِيز الْقيَاس على مَا سُمع من كَلَام الْعَرَب" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ص٤٧٢). ومن ثمّ فالنحو الميسَّر يتحدّد مساره البنيويّ في إطار إرجاع المتعلّم إلى (سليقة العرب)، وضبط لسانه في ضوء المحاكاة المباشرة لها. وما يجدر الإشارة إليه أنّ المحدّد المعياريّ لا يُبنى على أساس ما سُمع من كلام العرب فحسب، بل يُضمّ إليه اطّراده؛ يقول ابن جنّي (٣٩٢هـ): "اعلم أنّ المطّرد والشاذّ عند أهل العربيّة على أربعة أضرب: مطّرد في القياس والاستعمال جميعًا، ومطّرد في القياس شاذٌّ في الاستعمال، ومطّرد في الاستعمال شاذٌّ في القياس، وشاذٌّ في القياس والاستعمال جميعًا" (ابن جنّي، ١٩٥٤، ص٢٧٧). ويترتّب على الشذوذ – حال وجوده – كثرةُ القواعد النحويّة وتفرّقها؛ ممّا يُثقل كاهل المتعلّم، وهذا بدوره يُعيق المسار البنيويّ للتيسير النحويّ، ومن ثمّ فإنّ وظيفة المعياريّة تتحدّد في استبعاد ما شذّ من الشواهد النحويّة، أو شُكّ في صحّة ثبوتها.

ومن الأسس المهمّة التي يستند إليها المحدّد المعياريّ الأخذُ بظاهر الكلام (الحمل على الظاهر)؛ فالعربُ تحتكم في كلامها إلى الظاهر المسموع وهذا هو الأصل عندهم؛ وقد أصّل له ابن جنّي قائلًا: " أمَا والظاهر معك فلا معدل عنه بك، لكن –لعمري– إن لم يكن معك ظاهرًا احتجت إلى التعديل والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر .. "(ابن جنّي، د.ت، ج١، ص٢٥٢)، وبحسب هذا المبدأُ تُقرّر المعياريّة نبذَ ما خالف الظاهر، وعدم اللجوء إلى التأويل إلّا حين يقصر الظاهر عن أداء المعنى(الخفاجيّ، ١٩٨٢، ص١٣٢).

ثانيًا: المحدِّد الوظيفيّ: تقوم منهجيّة هذا المحدّد بضبط المسار التواصليّ للتيسير عبر الاهتمام بالمعنى الذي تُبنى عليه عملية التواصل الكلاميّ؛ وهي منهجيّة تُبرز الأداء الوظيفيّ للّغة، فلئن كان المحدّد المعياريّ يهتمّ ببناء القاعدة النحويّة وفقَ ما تكلّم به العرب الأقحاح، فإنّ المحدّد الوظيفيّ يُولي اهتمامه لربط القاعدة بوظيفتها الدلاليّة في ذهن المتعلّم. من هنا نلمس اهتمامًا بأولوية (العلّة الأولى)، واستبعادًا للعلل الثواني والثوالث؛ باعتبار أنّ هذه العلل لا تخدم المعنى، وتحمل المتعلّم على التكلّف؛ وهي علل أفسدت التعبير الكلاميّ بحسب تعبير ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) (ابن حزم، ١٩٨٠، ص. ٣٠٢).

وتراثيًّا وُصفت العلّة الأولى بـ(التعليميّة)؛ وفيه إشارة إلى ضرورتها؛ لأنّها تُقرّب المتعلّمين من فهم وظيفة النحو بإيقافهم على دور كلّ كلمة في سياقها من الجملة؛ قال الزجّاجيّ (ت ٣٧٧هـ): "فأمّا التعليميّة فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلُّم كلام العرب ..، فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيدًا قائمٌ)، إنْ قيل: بمَ نصبتم (زيدًا)؟ قلنا: بـ(إنّ) لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنّا كذلك علمناه ونُعلّمه."(الزجاجيّ، ١٩٨٦، ص٦٤). أمّا وراء ذلك من العلل القياسيّة والجدليّة فليست لها أولوية ضمن هذا السياق التعليميّ. واستنادًا لذلك، يُقرّر المحدِّد الوظيفيّ مبدأ (الاقتصاد اللغويّ) القائم على الاستعمال الفعليّ للكلام، ونبذ التعقيدات الفلسفيّة؛ وهو توجّهٌ تيسيريّ أصيل دعا إليه ابن مضاء صراحةً بقوله: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه ..، وممّا يجب أنْ يسقط من النحو العللُ الثواني والثوالث؛ وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قامَ زيدٌ) لمَ رُفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكلّ فاعلٍ مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب"(ابن مضاء، ١٩٧٩، ص٦٩)

ويُعدّ الاقتصارُ على الاستخدام الفعليّ للكلام والاستغناء عن التقديرات ذات الطابع التكلّفيّ نحوًا من الأداء الوظيفيّ، باعتبار "أنّ الشيء إذا عُلم وشُهر موقعُه وصار مألوفًا ومأنوسًا به لم يُبال بإسقاطه عن اللفظ، استغناء بمعرفة السامع"(الزمخشريّ، ١٩٨٧، ج٤، ص٤٦٦). ويلتزم المحدّدُ الوظيفيّ التركيزَ على ما اطّرد وشاع من تراكيبَ كلاميّة تضمن عدم حصول اللبس؛ من هنا لم

يُجِز ابن جنّي تلك التراكيبَ التي لم يُراعِ مُنشؤها دفع اللبس عن السامع.(ابن جنّي، د.ت، ج٢، ص٤٤٤). ولذات السبب لا يحفل هذا المحدّد بما أفرزته نظريةُ العامل من تقدير للعوامل المحذوفة؛ وما تفرزه من التعقيد والتكلّف على المتعلّم في تقدير المحذوفات(ضيف. د.ت، ص٣٠٥)، وإنّما تهتمّ الوظيفيّة بالعامل بقدر كشفه عن المعنى النحويّ فقط.

ثالثًا: محدّد الانتقاء والترجيح: يُمثّل هذا المحدّد العصب الحيويّ للعمليّة التيسريّة؛ بما يُتيح للميسّر من أدواتٍ معرفيّة تُمكّنه من عرض المسائل النحويّة بمستوى معرفيّ يُراعي قدرات المتعلّمين الإدراكيّة؛ وهنا تكمن أهميّة هذا المحدّد في توجيه المسار المعرفيّ للنحو. فبناء القاعدة بناء نحويًّا لا يُعدّ كافيًّا لضبط عملية التيسير النحويّ؛ إذ يأتي هذا المحدّد ليَحُول دون تشتُّت ذهنيّة المتعلّمين أو إرهاقهم معرفيًّا؛ أمام الكمّ الهائل من المصنَّفات النحويّة وما تضمّنته من مذاهب ومدارس نحويّة متعددّة وما أفرزته من خلافات. وتبدو ممارسة (الانتقاء والترجيح) جليّةً في حديث الخليل (ت ١٧٠هـ) حينما سُئل عن العلل النحويّة التي يَعتلُّ بها فأجاب: "إنّ العرب نطقتْ على سجيّتها وطباعها، .. واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّةٌ لما عللتُه منه؛ فإنْ أكن أصبتُ العلّةَ فهو الذي التمستُ"(الزجاجيّ، ١٩٨٦، ص٦٦). فقوله: "واعتللتُ أنا بما عندي" مُسوّغٌ للنحويّ أن يعرض النحوَ وفق أدوات صناعيّة ابتدعها لتقريب فهم مسائله؛ وهذا ذات صنيع الميسِّر في توظيفه لهذا المحدِّد.

والانتقاء والترجيح هنا ليس عشوائيّا؛ وإنّما يستند إلى عنصر (الاكتفاء)؛ باعتباره يُحدّد السياق المعرفيّ لخيارات الترجيح والانتقاء وفقًا للفهم؛ وقد سجّل الجاحظ اعتراضه على أبي حسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)؛ لإيراده ما يُفهَم وما لا يُفهم في سياقٍ واحد؛ بقوله:" أنت أعلم الناس بالنّحو، فلِمَ لا تجعل كتبَك مفهومةً كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تُقدّم بعضَ العويص وتُؤخّر بعضَ المفهوم؟!"(الجاحظ، ١٤٢٤هـ، ج١، ص٦٢) وكأنّ الجاحظ يطالبه بالتزام عنصر (الاكتفاء) شرطًا أساسًا لفهم مسائل النحو، وهذا عين ما يصبو إليه التيسير. ومن ثمار هذا المحدّد ظهورُ محاولات تيسيريّة ابتعدت عن الإطالة والخلافيّات، والاكتفاء بما يحتاجه المتعلّمون منها، ككتاب (مقدّمة في النحو) لخلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ) الذي يقول في مقدّمته: " لمّا رأيتُ النحويّين .. قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلِّغ في النحو من المختصر ....، فأمعنتُ النظرَ والفِكْرَ في كتابٍ أؤلِّفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغنيَ به المتعلِّم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق .." (الأحمر، ١٩٦١، ص٣٤). ولا يفوتنا التنويه بأنّ إجراءات تطبيق هذا المحدّد تتمثّل في تيسير المصطلحات النحويّة؛ إذ ينتقي الميسِّر منها ما يوافق لغة العصر

المناسبة لفهم المتعلّمين. وترجيح الخلافات النحويّة وفقًا له إنّما يكون بالقدر الذي يُحقق غاية النحو التيسيريّة في مسارها المعرفيّ.

المبحث الثاني

ملامح التيسير النحويّ في مخطوط (النفحات) في ضوء المحدّدات المنهجيّة:

يرصد البحثُ ضمن هذا المبحث دورَ المحدّدات المنهجيّة بتوجيه مسارات التيسير في المخطوط؛ حيث يتتبّع وظيفتها في توجيه المسارات (البنيويّة، والتواصليّة، والمعرفيّة) وكيفيّة ضبط سيرها وفقًا لأهداف التيسير؛ وذلك في ضوء مجموعةِ ملامحَ نحويّةٍ تيسيريّة تُبرز هذا الدور بوضوح؛ وكما يأتي:

أوّلًا: التعريف النحويّ ومحدّداته المنهجيّة: يحظى تعريف الموضوعات النحويّة وما يرتبط بها من مصطلحات باهتمامٍ خاصّ في المؤلّفات التيسيريّة؛ باعتباره الخطوة الأولى التي يتشكّل النحوُ في ضوئها مُيسّرًا للمتعلّمين. وقد أفاد الغراويّ من توظيف (التعريفات النحويّة) في تقديم النحو مُيسّرًا عبر خطوات منهجيّة؛ حيث قام أوّلًا بربط المصطلح بجذره اللغويّ في سياقٍ تمهيديّ؛ ليسهّل على المتعلّم فهمَ وظيفته النحويّة وليس حفظ المصطلح كقالب لفظيٍّ فحسب؛ كما في (المركب المزجيّ) حيث قال: " وأمّا المركّبُ بالتركيبِ المزْجِيِّ _ومعنَى المزْجِ هُوَ الخَلْطُ_ فَهُوَ أَخْذُكَ الاسمينِ فتُرَكِّبهُما فَتجعَلهُمَا اسْمًا واحِدًا ..؛ فَهذَا يُقَالُ لَهُ: (تَرَكُّبٌ مَزجِيٌّ)، كـ(بَعْلَبَكّ) .. " (الغراويّ، ورقة ١٢)، واطّرد صنيعه هذا في تعريفه مصطلحات (الترخيم) و(النداء). ويُلاحظ أيضًا أنّ الغراويّ لم يقف عند إيراد المصطلح النحويّ بتعريفه فحسب؛ بل يسعى إلى تفكيك قيوده الاحترازيّة، باعتبار أنّ أغلبها قيودٌ مبهمة، سعيًا منه لبيان دورها في إخراج المشتركات الاصطلاحيّة. فبعد تعريفه (الفاعل) بأنّه:" ما أُسنِدَ إليه فعلٌ تامٌّ معلومٌ مُقدَّمٌ عليه" قال: "فَقيّدنا الفعلَ بـ(التامّ)؛ احترازًا من الأفعالِ الناقصةِ ..، وقيّدنا التامّ بـ(المعلوم)؛ احترازًا عن المجهولِ ..، فإنّ المسندَ إليهِ نائبٌ عنِ الفاعلِ لا الفاعلَ" (الغراويّ، ورقة ٣٢). وهذا الإجراء يكاد يُشكّل ظاهرة تيسريّة مطّردة في المخطوط؛ تؤكّد اهتمام المؤلّف بتمكين المتعلّم من فهم المصطلح النحويّ جيدًا.

ومن إجراءاته التيسيريّة الأخرى قيامه بدفع الإشكالات المنطقيّة التي قد تسبق إلى ذهن المتعلّم وتُشكّل حاجزًا دون فهمه التعريف؛ كما إذا ورد ما يُفسَّر ظاهرًا أنّه لا يُحقّق مبدأ الاطّراد في الوظيفة النحويّة. ففي (الإضافة) التي استقرّ أصلُ مفهومها الوظيفيّ في إفادة المضاف تعريفًا أو تخصيصًا (الزمخشريّ، ١٩٩٣، ص١١٣)، يأتي كلام الغراويّ ليوضّح خروج الإضافة اللفظيّة عن ذلك بقوله: "سُمِّيَتْ: لفظيّة لأنّها أفادتْ أمرًا لفظيًّا وهُوَ التَّخفيفُ؛ فإنّ (ضاربُ زيدٍ)

أخفُّ من (ضاربٌ زيدًا) "(الغراويّ، ورقة ٣١) وهو تبريرٌ يُفهم المتعلّم أنّ الجدوى من الإضافة قد تكون صوتيّة لتحقيق الأداء التواصليّ لا معنويّة فقط. ومن ذلك صنيعه في سياق بيان تعريفه لـ(بدل الغلط)؛ حيث يقول: "بدلُ الغلَطِ: وهُوَ قَدْ يُذكَر خَطأً باللِّسانِ أو بالفِكر" وهذا يتعارض مع وظيفة البدل في كونه "على طريق التعريف والإيضاح للمبدل منه"(السيرافيّ، ١٩٧٤، ج١، ص٨٦)، فدفع الإشكال بقوله: "لأَنْ تكونَ قد أردتَ الإخبارَ بالتصدّقِ بالدينارِ فسَبَقَ لسانُكَ إلى الدرهمِ؛ وهذا يُسمّى (بد لُ الغلطِ)" (الغراويّ، ورقة ١٠) فهو يقرّر للمتعلّم أنّ النحو منظومة تواصليّة تُبنى في سياق القصديّة والإرادة للمتكلّم.

ويستند الغراويّ إلى ركيزة (التفريق بين مستويي النحو التعليميّ والنحو العلميّ) في سياق إيراده التعريفات النحويّة؛ فلا نجده يخوض في أدوات الجدل الاصطلاحيّ بين المذاهب النحويّة، مكتفيًا بإثارة المعرفة؛ من ذلك قوله في التمهيد لتعريف البدل: " وقولُنا: (البدل) هذهِ التسميةُ للبصريّينَ، واختُلف في تسميةِ الكوفيّينَ لَهُ؛ فقالَ الأخفشُ: يُسمّونَهُ الترجمةَ والتبيينَ، وقالَ ابنُ كيسان: يُسمّونَهُ التكريرَ"(الغراويّ، ورقة ٩) ونلمس الإجراءَ ذاتَهُ في سياق تعريفه للمفعول فيه وما فيه من خلاف اصطلاحيّ؛ حيث حسم الأمر فيه بعبارة تيسيريّة قائلًا: " ولا مشاحةَ في الاصطلاحِ" (الغراويّ، ورقة ٦). ولأجل ضمان سير الإجراءات التيسيريّة ضبطًا وتوجيهًا ضمن مسارات التيسير، نلمس في المخطوط مجموعةً من المحدّدات المنهجيّة التي تُحقّق هذه الغاية. ففيما يخصُّ المحدّد المعياريّ وحماية المسار البنيويّ ضمن هذا الملمح، فقد احتكم الغراويّ إليه ليحول دون انحراف التيسير نحو العشوائيّة؛ كما إذا خشيَ من عشوائيّة التيسير التي قد تؤدّي إلى إسقاط بعض قيود التعريف، أو إضافة أخرى دون ضابطٍ معياريّ؛ ومن ثمّ عدم اطّراد القاعدة النحويّة، فَيُوظّف هذا المحدّدُ لضمان اطّراد بناء القاعدة معياريًّا، وعدم خروجها عن قواعد الفهم السليم في ذهن المتعلم.

ويتّضح توظيف الغراويّ في هذا الملمح بعد إيراده التعريفَ عبر آليّة (تفكيك القيود)؛ كما في تعريفه الاسمَ الوصول بأنّه: "مَا افتقرَ إلى الوَصْلِ بجُملةٍ خَبريّةٍ أو ظَرفٍ أو مجرورٍ تَامَّينِ، وإلى عَائدٍ[أَو خَلفه] " ثمّ يعقب ذلك بتفكيك قيوده قائلًا: " فَقولُنا: (وهُوَ مَا افتقرَ إلى الوَصْلِ ..) إلى آخرِه؛ أي: دائمًا؛ فَخرَجَ بهذهِ الزيادةِ النكرةُ الموصوفةُ بجُملةٍ؛ مثل: (جاءَ رجلٌ يكتبُ) فإنّ النكرةَ في حالِ وَصْفِها بالجُملةِ تفتقرُ إليها وإلى العائدِ لكنّها لا تفتقرُ إليها أبدًا، بل في حالةِ الوصفيّةِ. وقولُنا: (بجُملةٍ خَبريّةٍ) خَرجَتِ الجملةُ الإنشائيّةُ فَلَا تقعُ صِلةً؛ فَلَا يُقالُ: (جاءَ الَّذي اِضْرِبْهُ). وقولُنا: (تَامَّينِ) صفةٌ لمجرورٍ أو ظرفٍ؛ أي: مُفِيدَينِ لِلْمَعنى؛ مثل: (جاءَ الَّذي في الدَّارِ) أو (عِندَك) ، فخرجَ مَا لا يَفيدُ إلّا إذا ذُكِر قبلَها الخَاصُّ؛ فَلَا يُقالُ: (جاءَ الَّذي بِكَ) أو (فيكَ)"

(الغراويّ، ورقة ٢٨). فهو لا يكتفي بإيراد قيود التعريف بل يُبيِّن دور كلّ قيدٍ فيه، وعبر هذه الآليّة لم يسمح بإسقاط القيود تحت ذريعة تبسيط القاعدة النحويّة للمتعلّم، بل أثبتها ومكّنها في ذهنه؛ لأنّ التيسير لا يستهدف تمكين المتعلّم من حفظ بناء القاعدة النحويّة، بقدر ما يسعى إلى تحفيز ذهنيّته لفهم المعايير التي حكمت هذا البناء وصِيغ في ضوئها، وهو بذلك يحول دون انحراف المسار البنيويّ للتيسير. وتتبدّى أهميّة هذا المحدّد في تكرار توظيفه في تعريف المركب البيانيّ. (الغراويّ، ورقة ٢٨)

أمّا فيما يخصّ المحدّد الوظيفيّ ودوره في توجيه المسار التواصليّ، فالغراويّ يوظّف محدّد (التخفّف من القيود)– وهو محدّدٌ وظيفيّ يعتمد تقريب فهم القاعدة النحويّة بأقلّ عددٍ من الكلمات اعتمادًا على فهم المتعلِّم وسليقته– في صياغته تعريف الفاعل؛ ففي تعريفه له والذي أوردناه آنفًا، نجده قد استبعد منه بعضَ القيود التي وردت في التراث النحويّ؛ حيث عُرّف بأنّه: "مَا قدم الْفِعْل اَوْ شبهه عَلَيْهِ وَأسْندَ إِلَيْهِ على جِهَة قِيَامه بِهِ أَو وُقُوعه مِنْهُ"(ابن هشام، د.ت، ص٢٠٤)، فتوظيفه لهذا المحدّد أتاح له استبعاد عبارة (على جِهَة قِيَامه بِهِ أَو وُقُوعه مِنْهُ) من تعريف النحاة القدماء؛ إذ المطلوب تيسيريًّا أنْ تراعي صياغةُ التعريف تحقيقَ الأداء التواصليّ المستند إلى فهم المتعلّم، ومن ثمّ لا ضيرَ في التخفُّف من القيود الإضافيّة التي قد تُشغله في ضرورة التمييز بين مسألة (القيام بالفعل) و(الوقوع منه)، موجّهًا اهتمامَ المتعلّم بما أورده من قيود قريبة تتعلّق بالإسناد (أُسنِدَ إليه فعلٌ)، وبالرتبة (مُقدَّمٌ عليه)؛ بوصفها قيودًا تُدرك بالسليقة دون عناء فكريّ؛ وهو إجراء من شأنه ضبط التيسير النحويّ في مساره التواصليّ المهتمّ بالمعنى.

وقد يكون التخفّف من القيود الاحترازيّة عبر آلية الاختزال؛ بتوجيه فهم المتعلّم بإدراك الآثار القريبة المباشرة في التعريف وعدم حمله على الغوص في التفاصيل التي تمّ اختزالها؛ فحينما عرّف الغراويّ المبتدأ بأنّه: "الاسمُ المرفوعُ المجرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللّفظيّةِ غيرِ الزائدةِ للإسْنَادِ"(الغراويّ، ورقة ٨٢)؛ نجده أثبت فيه لفظة (للإسناد) التي تضمّنت دلالة عبارة (مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعا لمستغنى به) الواردة في تعريف النحاة للمبتدأ (الأشمونيّ، ١٩٩٨، ج١، ص١٧٧)؛ فالمبتدأ سواء كان مخبرًا عنه أو أنّه الوصف الرافع المستغنى تحكمه علاقةُ الإسناد بطرفه المتمِّم، وبها يتألّف الكلام القائم على الضمّ والفائدة(الصبّان، ١٩٩٧، ج١، ص٣٦)؛ وهذا ما يدركه المتعلّم بأدنى تأمّل؛ فكان صنيعُ الغروايّ بهذا التخفّف الاختزالي تأكيدًا لضبط المسار التيسيريّ تواصليًّا عبر محدّد وظيفيّ.

ويتمثّل الاهتمام بالمعنى أيضًا عبر محدَّدٍ وظيفيّ آخر هو (الاكتفاء بالأثر الدلاليّ القريب)؛ وهو محدّد يضبط صياغة التعريف تيسيريًّا بتوجيه المتعلّم للتركيز على الدلالة المباشرة فيه؛ كما في

تعريفه للمفعول معه بأنّه "الاسمُ الفضلةُ المذكورُ بعدَ واوٍ بمعنَى: معَ؛ أي دالّة على المصاحبةِ بلا تشريكٍ في الحُكمِ"(الغراويّ، ورقة ٣٢)، حيث نلحظ توجيهه ذهن المتعلّم لفهم وظيفة (واو المعيّة) في دلالتها على المصاحبة، مخرجًا لواو العطف بقيد "بلا تشريك في الحكم"؛ وهو هنا استبعد عبارةَ "مسبوقةً بفعلٍ أو شبهه" التي أوردها النحاةُ القدماء في هذا السياق (ابن مالك، ١٩٨٢، ج٢، ص٢٨٧)؛ باعتبار أنّ ما أوردوه –احترازًا من نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعته) – يندرجُ في سياق القيد العامليّ الذي لا يُبرز وظيفةَ (واو المعيّة)، بقدر ما يُحقّق اطّراد بناء القاعدة النحويّة وفق نظرية العامل. وهو ما أوضحه ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: "وأمّا قولهم: (كلُّ رجل وضَيْعَتَهُ) فالمرادُ: كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان، إلَّا أنّك حذفت الخبرَ واكتفيتَ بالمعطوف؛ لأنّ معنى الواو هنا كمعنى «مَعَ»، فقولُك :(كلُّ رجل وضيعته) بمعنَى: مع ضيعته، وهذا كلامٌ مكتفٍ"(ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١، ص٢٤٦). فالاكتفاء بالأثر الدلاليّ القريب المتبادر لذهن المتعلم يسّر فهمَ التعريف لديه، دون الحاجة إلى قيودٍ إضافيّة لا تُحقّق ضبطًا أو توجيهًا في الأداء التواصليّ.

ثانيًا: الخلاف النحويّ ومحدّداته المنهجيّة: حظيت مسألة الخلاف النحويّ بحضور لافت في كتب النحاة؛ ففي ظلّ تعدّد المدارس النحويّة وتوسّع الدرسُ النحويّ فيها، ورغبة كلٍّ منها في التأصيل لأدلّته التي يستند إليها كمرجعيّة نحويّة، ظهر الخلاف كنتيجة طبيعيّة في هذا السياق– وهو سياق حجاجيّ جدليّ– وهذا بدوره انعكس على طبيعة وحجم المؤلّفات النحويّة التي تستعرض هذه الخلافات محاولة التأصيل لأدلّتها ثمّ الترجيح بينها؛ نحو صنيعة أبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف). وقد تنبّه بعضُ النحويّين بتأثير تداعيات توسّع الخلاف وما صاحبه من استغراقٍ في استعمال المنطق الجدليّ، على تغييب المعنى النحويّ عن المشهد الكلاميّ؛ ممّا أدّى إلى صعوبة النحو وبُعده عن أداء غايته الوظيفيّة في عملية التواصل؛ حيث أصبحت الدراسات تستقي مادّتها من الفلسفة والمنطق لا من الواقع اللغويّ المعاش(اللحام، ١٩٨٨، ص٢٧)، وحلًّا لهذه المشكلة أُلّفت المختصرات التي تحاول تبسيط النحو مستبعدة أغلب الخلافات النحويّة من سياقها الجدليّ (أبو المكارم، ٢٠٠٧م ، ص٣٠)، وعلى هذا النهج سارت حركة تيسير النحو في العصر الحديث. والغراويّ في منهجيّته التيسيريّة لا يستبعد الخلافات النحويّة، بل يؤطّرها بنظرته التعليميّة؛ لتوظيف الخلاف لصالح التيسير، مُخرجًا إيّاه من دائرة التعصُّب المذهبيّ ليكون عاملًا مُهمًّا في فهم النحو مُيسَّرًا عبر إجراءات عدّة.

من ذلك أنّه لا يتبنّى رأيًا نحويًّا بوصفه صادرًا من مدرسة ما، بل يكون اختياره على أساس الأقرب لفهم المتعلّم دونما تقدير وتكلّف؛ كما في مسألة (حبّذا): هل هي مركبة من فعل وفاعل؟ أم كلمة واحدة؟ يختار الغراويّ الرأيَ الأول فيقول: "وأمّا (حبّذَا) فإنّها مركبةٌ من (حبّ) وهُوَ فعلٌ ماضٍ و(ذا) وهُو اسمُ إشارةٍ وهُوَ فَاعلُها" رافضًا الثاني بقوله:" تَعرّضْتُ بالردِّ على جماعةٍ .. يَرونَ أنّ (حبّ) في البابِ غيرُ مستقلَّةٍ بالإسنادِ، بَل هيَ مُركبةٌ مع (ذا) مجعولةٌ معها شَيئًا واحدًا"(النفحات، ورقة ١٣٨) لأنّ القول بإبقاء (حبّذا) على أصلها (فعل وفاعل) يحافظ على البنية الأصليّة للجملة الفعليّة القائمة على طرفي الإسناد وكلاهما ظاهر، وهو أيسر لفهم المتعلّم من الأقوال الأخرى التي تفرض تقديرات إعرابيّة بجعل (حبّذا) كلمةً واحدة.

وانسجامًا مع تيسير النحو، يستند الغراويّ في ترجيحه رأيًا نحويًّا إلى ضرورة صياغة القاعدة وفقًا للمستعمل المطّرد ممّا تكلّمت به العرب؛ من ذلك ترجيحه أنْ يكون فعل التعجّب تامًّا لا ناقصًا خلافًا للكوفيّين؛ حيث يقول بشأنه: " وقَيّدنا بالتمامِ احترازًا من الأفعالِ الناقصةِ ..؛ فَلا يُقالُ: (ما أكون زيدٌ قائمًا)، وأجازَ ذلكَ الكُوفيّونَ؛ لأنّه حُكِيَ عنهُم: (ما أكون زيدٌ قائمًا) "(النفحات، ورقة ١٣٦) فيتبنّى ما شاع استعمالُه ويغضّ الطرف عمّا قلّ وندر. وهذا إجراء تيسيريّ يركّز على أهميّة اطّراد القاعدة النحويّة في ذهن المتعلّم. ويحرص الغراويّ على عدم إقحام المتعلّم باستعراض الأدلّة النظريّة للمذاهب النحويّة في سياق الترجيح، ويوجّه اهتمامه إلى الجانب التطبيقيّ في الخلاف عبر تعدّد الخيارات المتاحة فيه؛ جاعلًا منه رخصةً في التوسّع الاستعماليّ للمتعلّم. وحينما يلحظ أنّ عرض الخلافات بصورةٍ متكافئة دون الترجيح بينها قد يؤدّي إلى إرباك ذهنيّة المتعلّم، يدفع هذا الإشكال عنه عبر تبنّيه الصريح لرأي الأعلام كابن مالك وابن هشام الأنصاريّ؛ وهو ما فعله في الخلاف في دلالة (ربّ)؛ فهل تدلُّ على التقليل أو التكثير؟ حيث يقول: "وأمّا (رُبَّ) .. ولَها معنيانِ؛ أحدُهما: التكثيرُ، والثاني: التقليلُ، وليسَ وقوعُها للتكثيرِ دائمًا، خِلافًا لابنِ درستويهِ ومَنْ تابعَهُ، ولا للتقليلِ دائمًا خلافًا لبعضِهم "وهو خلافٌ أفرز حالةً من التردّد لدى المتعلّم ؛ إذ كيف يُجمع بين دلالتين متعارضتين (القلّة والكثرة) في كلمة واحدة ؟!، لذلك يعقب بتبنّيه الصريح لرأي ابن هشام صراحة منهيًا التردّد بقوله: " بلْ إنّ القولَ قولُ ابنِ هشامٍ حيثُ قالَ: (رُبّ) حرفُ جرٍّ، وقيلَ: اسمٍ، وتردُ للتقليلِ قليلًا وللتكثيرِ كثيرًا"(النفحات، ورقة ١١٨) وهو رأي تيسيريّ توافقيّ؛ لما فيه من مرونة دلاليةّ تُتيح الجمع بين الدلالتين في (ربّ) دون تعارض.

وحفاظًا على هذه المكتسبات التيسيريّة، وظّف الغراويّ محدّداتٍ عدّة في سياق إيراده الخلافَ؛ من ذلك الخلافُ في تفسير عمل (كان)؛ حيث قال فيه: "وفي رَفْعِ (كان) المبتدأ ونَصْبِها الخبرَ

ثلاثةُ مذاهبَ؛ فذهَبَ الكُوفيّونَ إلى أنّها تنصبُ الخبرَ ويبقَى المبتدأ على رَفْعِه، ومذهَبُ الفرّاءِ أنّ الاسمَ ارتفعَ لِشبهِهِ بالفَاعلِ وأنّ الخبرَ انتصبَ لِشِبْهِه بالحالِ" ويتبنّى مذهب البصريّين بقوله: "ومَذهَبُ البصريّينَ أنّها ترفعُ المبتدأ اسمًا لَها وتنصبُ الخبرُ خَبرًا وَهُو الصحيحُ» (النفحات، ورقة ٤٥). لقد وظّف الغراويّ محدِّدًا معياريًّا هو الاعتداد بالأثر اللفظيّ المباشر؛ إذ إنّ رأي البصريّين يتضمّن تقديم العلّةَ اللفظيّة الظاهرة القريبة إلى فهم المتعلّم؛ وهي عمل (كان) المباشر في المبتدأ برفعه، وفي الخبر بنصبه، وهو توجّهٌ منهم لاعتبارها علّةً تعليميّةً أولى –حسب قول الزجاجيّ سابقًا– لا يشوبها تكلّفٌ. أمّا تعليلُ الكوفيّين– بأنّ (كان) عملت في الخبر دون المبتدأ– فلا يُحقق هذا التيسير؛ فالمتعلّم لا يعرف العلّةَ في عمل (كان) في الخبر دون المبتدأ. وتفسيرُ ذلك إليه قد يُفضي إلى ظهور عللٍ أخرى تُرهق ذهنيّته وتُعقّد المشهد. فالاكتفاء بالأثر اللفظيّ المباشر هو محدّد معياريّ يُصوّب الخلاف تيسيريًّا. ويُوجّه لتبنّي رأي البصريّين محدّدًا معياريًّا آخر هو (الاطّراد القياسيّ)؛ فرأيهم لا يسمح بورود إشكال الفصل بالأجنبيّ بين العامل ومعموله الوارد على رأي الكوفيّين؛ للفصل بين (كان) ومعمولها (الخبر) بالضمير وهو أجنبيّ؛ كونها لم تعمل فيه ولحصول القطع في الكلام(العكبريّ، ١٩٩٥، ج١، ص١٦٩). وهذا الاطّراد يضبط بناء القاعدة ويحول دون هدمها في ذهن المتعلّم.

وهذا المحدّد المعياريّ في المحافظة على بناء القاعدة وُظِّف أيضًا لاستبعاد رأي الفرّاء في المسألة؛ كونه يُحيل العمدة (خبر كان) إلى فضلةً؛ مشبِّهًا إيّاه بالحال؛ ممّا يهدم بناء الجملة العربيّة القائم على تركّبها من طرفي الإسناد. ويؤكّد الغرّاويّ تركيزه على العامل اللفظيّ القريب بتوظيفه ثانيةً في تحديد العامل في رفع خبر إنّ؛ حيث يقول: "وقد ذهبَ الكوفيّون إلى أنّ الخبرَ مرفوعٌ عَلَى ما كانَ عليهِ من قبلُ؛ وهَذا القَولُ مردودٌ؛ فإنّ العاملَ فيهِ الرفعَ قد زالَ؛ لأنّ الرافعَ لهُ المبتدأ وقد زالَ وصفُ الابتدائيةِ عنهُ بدخولِ العاملِ اللفظيّ"(النفحات، ورقة ٥٥). فقد بلغ الاهتمام بالعامل اللفظيّ لديه ليكون دليلًا في ردّ رأي الكوفيّين المستند إلى العامل المعنويّ في رفع خبر إنّ؛ وهذه نظرةٌ أساسها التيسير.

وفي إطار التيسير لا ينبغي أن يكون الاهتمام بمعياريّة القاعدة في اطّرادها بنيويًّا على حساب أولوية المعنى المستفاد من الكلام، فالتيسير الوظيفيّ لا يسمح بتحوّل النحوِ إلى مجرد هياكل صوريّة خالية من المعنى التواصليّ تحت ذريعة تعليمٍ نحويٍّ مُيسَّرٍ. وفي هذا الصدّد يوظّف الغراويّ المحدّد الوظيفيّ لتقرير هذا الأصل. من ذلك صنيعه في الخلاف النحويّ في النيابة عن الفاعل؛ فالأصل نيابة المفعول به؛ فهل يجوز نيابة غيره؟ وفي عرضه المسألةَ يقول: "ويَنوبُ عن الفَاعلِ بعدَ حَذْفِه أحَدُ أربعةِ أشياءَ؛ الأوّل: في المفعولِ بهِ ..، الثاني: المصدر..، الثالث:

الظرف؛ [مثل]: (مُشِيَ يومٌ كاملٌ) والأصلُ: مشَي المسافرونَ يومًا كاملًا، الرابع: الجَارُّ والمجرور" ثمّ يلخّص الخلافَ قائلًا: " ومذهبُ سيبويه أنّه لا يجوزُ نيابةُ غيرِ المفعولِ بهِ مع وُجودِه، وأجازَهُ الأخفشُ والكوفيّون" وينتهي إلى رأيه بأنّ تقديمَ أيٍّ واحدٍ من هذه الأمور منوطٌ بتحقيق المعنى التواصليّ، وبخلافه لا مرجحيّة لتقديم أيٍّ منها على الآخر؛ فيقرّره: «أقولُ: إنّ الأربعةَ المذكورةَ لا تكونُ إلّا بشَرطِ حصولِ الفائدةِ بتَخصيصِ النائبِ عنِ الفاعلِ" "(النفحات، ورقة ٣٢-٣٣) وحصول الفائدة تعني فهم السامع للكلام بألّا يكون مطلقًا مبهمًا، فيُخصّصُ المصدر بوصفه نحو: "سِيرَ سيرًا حثيثًا" ولا نقول:" سِيرَ حثِيثٌ"، ويُخصّصُ الظرفُ بإضافته نحو: " جُلِس خلفَ الدّارِ""(الفارضيّ، ٢٠١٨، ج٢، ص١٠٠) وهكذا .

وقد يستشعر الميسِّر إشكالًا يُربك فهم المعنى لدى المتعلِّم؛ كأنْ يحصل غموضٌ لديه في فهم وظيفة ما يعلن النحاةُ عن زيادته؛ فزيادة مبنى الكلمة بعد تماميّة معناها قد تكون من الحشو والعبثيّة؛ كما في زيادة الباء في خبر (ما) و(ليس) النافيتين؛ فلدفع فكرة العبثيّة عن ذهن المتعلّم، يُبيّن الغراويّ الفائدة من زيادة الباء في ضوء أركان عمليّة التواصل (المتكلّم – السامع) بقوله: «وزيادتُها عند البصريّين لرَفْعِ توهُّمِ الإثباتِ؛ فإنّ السامعَ قد لا يسمعَ أوّلَ الكلامِ، وعندَ الكوفيّينَ لتأكيدِ النفي؛ وذلكَ مثلَ قولِه تعالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾(الأنعام، ١٣٢) ، وكذلك قولُه تعالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾(الزمر، ٣٦) "(النفحات، ورقة ٥٥). فالرأي البصريّ يُركّز على السامع لدفع توهّم الإثبات المحتمَل فهو إجراء استباقيّ، والرأي الكوفيّ يوجّه اهتمامه إلى المتكلّم الذي يؤكّد نفيَ كلامه ويُؤكّده عبر الباء فهو إجراء تعزيزيّ. والملاحظ هنا أنّ الخلاف لم يُسق لبيان أدلّته، وإنّما تمّ توظيفه لغايةٍ وظيفيّة هي إيصال المعنى التداوليّ وتأكيده، بهذا الصنيع أدّى المحدّد الوظيفي دوره في دفع الإشكال المحتمل باعتباره (الباء) أداةً لحماية التواصل الكلاميّ، مقرّرًا أنّ زيادة المبنى تؤدّي إلى زيادة المعنى .

وفي المسائل الخلافيّة التي لا يفرز الخلافُ فيها ثمرةً تيسيريّة، يوظَّفُ المحدِّدُ الانتقائيّ لحماية المتعلّم من التشتّت بانتقاء الرأي الذي يمنحه استقرارًا معرفيًّا؛ باعتبار شيوعه وذيوعه بين النحاة. كما في الخلاف في أصل (أل)؛ يقول الغراويّ: "الخامس: ذو الأداة؛ أي أداةُ التعريفِ.. وفيها خِلافٌ بينَ النّحويّينَ؛ قال الخليلُ: [إنّها أل] في أحَدِ قَولَيهِ، وفي قَولِه الآخَرِ: إنّها (اللّامُ) وَحدها، وهُوَ المشهورُ عن سيبويه، وعن المبرّد أنّ المُعرِّفَ (الهمزةُ) وَحدها و(اللّام) زائدةٌ "(الغراويّ، الورقة ٣٠). فسواء كانت (أل) مركّبةً أو بسيطةً فالنتيجةُ واحدة في دلالتها على تعريف النكرة؛ والمؤلّف وظّف محدّده الانتقائيّ بأن انتقى للمتعلّم من الآراء الخلافيّة ما يُكسبه استقرارًا معرفيًّا

عبر عبارته "وهُوَ المشهورُ عن سيبويه" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص٣٢٤-٣٢٥)؛ فيسّر له الاكتفاء به والإعراض عن بقيّة الآراء.

وقد يكون للخلاف في أصل كلمةٍ ثمرةٌ تيسيريّة تتعلّق بضبط مسار الفهم عبر آلية التفكيك؛ نحو الخلاف في أصل (كأنّ)؛ يقول الغروايّ فيه: "والسادسُ (كأنّ): للتشبيهِ؛ مثلَ: (كأنّ زيدًا أسدٌ) والأصلُ: إنّ زيدًا كأسَدٍ؛ فقُدِّمتِ (الكافُ) على (إنّ) ليدلّ الكلامُ من أوّل الأمرِ على التشبيهِ. ومذهبُ الخليلِ أنّها مُركّبةٌ كَما قُلنا وهُو الصحيحُ، وذهبَ بعضٌ إلى أنّها بسيطةٌ؛ لأنّ الأصلَ عَدَمُ التركيب" (الغراويّ، ورقة ٦٢). ومقتضى الرؤية التيسيريّة ترجيح القولَ ببساطة (كأنّ) على تركيبها لسهولة حفظه؛ لكن المحدّد الترجيحيّ يتدخل رافضًا الأولَ؛ لمحذور وقوع المتعلّم في إشكاليّة التلقين الأصمّ، فيُرجّح التركيب في أصل (كأنّ) بتفكيكه بعبارة" فقُدِّمتِ (الكافُ) على (إنّ)"؛ ليحمل المتعلّم على فهم (كأنّ) في بُعديها الدلاليّ وهو التشبيه، والعمليّ وهو النصب. فالحفظ لا يكون خيارًا تيسيريًّا إلّا بأن يمرّ بقناة الفهم أوّلًا، وهذا هو الدور الذي يضطلع به المحدّد الترجيحيّ في توجيه المسار المعرفيّ وترسيخ فهم القاعدة النحويّة وضبطها؛ عبر تبنّي خيارات الخلاف النحويّ ترجيحًا وانتقاء.

ثالثًا: الشاهد النحويّ والمثال الصناعيّ ومحدّداتهما المنهجيّة: في ظلّ تشعّب مسائل الدرس النحويّ وتوسّعها ، فضلًا عن تأثُّر اللغة العربيّة بتطور وتنوّع أدوات التواصل في العصر الحديث، يقف النحو أمام عقبة كؤود تُعيق مساره نحو التيسير، ويأتي إدراج الشاهد النحويّ والأمثلة النحويّة المصنوعة في هذا السياق؛ باعتبار توظيفها تيسيريًّا يُسهم في تقريب فهم الأحكام النحويّة ونقلها من حيّز التجرّد إلى حيز التطبيق والاستعمال. والنحويّ عالمًا ومعلّمًا يوظّف الشاهدَ النحويّ لإثبات صحّة قوانين النحو، بوصفه "حُجّةً على صدق قاعدةٍ لغويّةٍ صاغها النحويّ ..، انتقاه – في ضوء شروط معلومة– ممّا هو مستعمل متداولٌ من الكلام؛ تدعيمًا لسلامة القانون الذي جرّده النحويّ بالصناعة"(ابن حمودة والصفاقسيّ، ٢٠١٨، ص١٦٦)

وترتكز مشروعيّة الاستشهاد على السماع؛ وهو " ما ثبت في كلام مَن يُوثق بفصاحته." (السيوطيّ، ١٩٨٩، ص٦٧).أمّا التمثيلُ الصناعيّ فيستمدّ مشروعيّته من القياس على ما سُمع من كلام العرب؛ إذ يقول المازنيّ (ت ٣٩٢هـ):" كان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك–أي التوسّع في القياس بغير حجّة– ويقولان: ما قِيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالًا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ " ثمّ يوضّح كيفيّة هذا القياس وفائدته المفضية إلى جواز التمثيل: "ألا ترى أنّك إذا سمعت «قام

زيد» أجزت أنت «ظرف خالد، وحمق بشر»، وكان ما قسته عربيًّا كالذي قسته عليه؛ لأنّك لم تسمعْ من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وإنّما سمعتَ بعضًا فجعلتَهُ أصلًا وقستَ عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس" (ابن جنّي، ١٩٥٤، ص١٨٠). وإذا كان الشاهد النحويّ يؤسّس لصحة بناء القاعدة النحويّة، فإنّ الأمثلة الصناعيّة آليّة تعليميّة فعّالة تبسّط ما في القاعدة من تجريدٍ محض بتجريدٍ دونه تمحُّضًا ويُقرّبها من الواقع(ابن حمودة والصفاقسيّ، ص١٧٠) وهذا بحدّ ذاته يُعدُّ مبرّرًا كافيًا لإيراد الأمثلة الصناعيّة بكثافة في كتب النحو التعليميّة.

ويشغل هذا الملمح التيسيريّ في مخطوط (النفحات) حيّزًا واسعًا، فعلى مستوى عرض المادّة النحويّة يراعي الغراويّ قدرات المتعلّم الذهنيّة بأنْ يعرضها بأسلوب متدرج؛ وهو ما اشترطه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) لتحقّق الفائدة العلميّة حيث قال: "اعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلّمين إنّما يكون مفيدًا إذا كان على التدريج شيئًا فشيئًا وقليلًا قليلًا .. "(ابن خلدون، ١٩٨١، ج١، ص٧٣٤) . ومن هذا التدرّج في إيراد الأمثلة التدرّجُ المفاهيميّ؛ بأن يتمّ الانتقال من المفهوم البسيط إلى المعقَّد؛ كما في بيانه أنواعَ الفاعلِ؛ فيُمثّل بـ(ظهرَ الحَقُّ) للفاعل الصريح، ثمّ يتدرج إلى الفاعلِ الضميرِ، ويختم بالتمثيل للفاعل المؤول بـ(يحسن أنْ تذهبَ)؛ وفي هذا المثال نحوٌ من التعقيد على المتعلّم؛ لذلك عقبه بتوضيحه قائلًا: " فالفاعلُ هُنا هُوَ المصدرُ المفهومُ من (تذهب)؛ لأنّ التقديرَ: يحسنُ ذهابُكَ، و لمّا كانَ الفعلُ الذي بعدَ (أنْ) على تَأويلِ المصدرِ الذي هُوَ الفاعلُ سُمِّيَ الفاعلُ: مُؤوَّلًا".(الغراويّ، ورقة ٣٢) فهو لا يكتفي بإيراد الأمثلة، وإنّما قد يفكّك مفرداتِ المثال ويُعيد تركيبه للمتعلّم بحسب ما تُحتمه الضرورة التعليميّة.

ويتجلّى هذا التدرّج بوضوحٍ أكثر في أنواع خبر (كان)؛ حيث نلمس فيه الطابعَ التعليميّ عبر تدرّجه من المفاهيم البسيطة إلى المعقّدة؛ فينتقل من الاسم الصريح صعودًا إلى أعقد المفاهيم وهو الخبر المحذوف (الغراويّ، ورقة ٤٧)، وهو بذلك يمارس تدريبَ ذهنيّة المتعلّم على الإدراك التصاعديّ للمفاهيم في الانتقال من المفاهيم البسيطة إلى المركّبة التي تحتاج إلى تفكيك فإعادة ترتيب، ثمّ الأكثر تعقيدًا. وقد يكون التدرّج هيكليًّا بأنْ يأخذ استعراض المسألة النحويّة نمطًا واحدًا في مراحل بنائه، فيبدأ بإرساء تشكّل القاعدة النحويّة إدراكيًّا في ذهن المتعلّم، ثمّ ينتقل إلى نطاق استعمال القاعدة لبيان الشائع والمطّرد فيها؛ كي يبني المتعلّم عليه استعماله الكلاميّ الصحيح، ويختم بضبط القاعدة معياريًّا بتحديد الاستثناءات القليلة أو النادرة فيها خارج نطاق استعمالها، فتتدرج الأمثلة والشواهد تبعًا للتدرّج الهيكليّ في مراحل بنائه حتى يستوي المعنى تامًّا على سوقه في ذهن المتعلم.

ولضمان سير الإجراءات التيسيريّة وفقًا لمبادئ التيسير، وظّف الغراوي محدّداتٍ منهجيّةً عدّة؛

من ذلك توظيفه المحدّد المعياريّ للحفاظ على بناء القاعدة سليمًا في ذهن المتعلّم، إذ يوجّهه- ضمن المسار البنيويّ للتيسير- إلى الأخذِ بظاهر اللفظ؛ منعًا لحصول اللبس لديه؛ كما في مسألة تساوي رتبة الفاعل لرتبة المفعول به لعدم ظهور الإعراب فيهما، ودفعًا لهذا اللبس استدعى مثالًا صناعيًّا بقوله: " مثلَ: (أكرمَ مُوسَى عيسى) فـ(موسى) هُنا هُو الفاعلُ ..، فإنْ كانَ (عيسى) هو الفاعلُ و(موسى) هو المفعولُ عكسْتَ المثالَ فَقُلْتَ: (أكرمَ عيسى مُوسَى)؛ لأنّ الفاعلَ هُنَا لا يُعرَف إلّا بالتقديمِ والتأخيرِ"(الغراويّ، ورقة ٦٨-٦٩) فقد حمل المتعلّم على الاحتكام لظاهر اللفظ بمعية قرينة الرتبة؛ كي يمنع ذهنه من الانسياق خلف التقديرات الإعرابيّة المحتملة، وبذلك منع تسرب اللبس لديه في فهم بناء القاعدة، وهو منسجم مع منهجيّة التيسير النحويّ.

ويضبط المحدّد المعياريّ مسار التيسير بنيويًّا عبر المثال المصنوع؛ بتوجيه المتعلّم نحو إدراك الآثار القريبة الظاهرة في بنية الجملة، واستبعاد التقديرات البعيدة المتكلَّفة؛ كما في تمثيله للفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل: "(أعلمتُ خالدًا خليلًا فاضلًا)" ويسوق تعليلًا قريبًا بقوله: "وإنّما تعدّى (عَلِم) إلى المفعولِ الثالثِ بواسطةِ الهمزةِ"(الغراويّ، ورقة ٥). والملاحظ أنّه ركّز في تعليله على ما يتمّ ملاحظته مباشرة في بنية المثال وهو (الهمزة)، ولم يحمل المتعلّمَ على تكلُّف فهم ما وراء ذلك؛ كالبحث في أصالة هذا النوع من التعدية، أو الفروق الدلاليّة بين المفاعيل، بل ضبط المسار البنيويّ للتيسير بالاكتفاء بإدراك الآثار القريبة ضمن بنية الجملة، وهذا يحول دون تشتّت ذهنيّة المتعلّم في فهم بناء القاعدة النحويّة.

ويتوجّه المحدّد الوظيفيّ لمتابعة المسار التواصليّ للتيسير؛ بأن يكون إيراد الشواهد النحويّة منطلقًا لحماية المعنى النحويّ وتيسير فهمه؛ فالوظيفية هنا لا تسمح بسوق الشاهد أو المثال خارج إطار فهم المعنى. يتّضح ذلك في موضوع (التوكيد)؛ فبعد أن يُعرّفه نحويًّا بوصفه تابعًا بأنّه: " كلُّ كلمتينِ كانتْ ثانيهما تابعًا مؤكِّدًا مضمُونَ الأوّلِ، يُذكَرُ تقريرًا لمتبُوعِه برفْعِ احتمالِ التجوّزِ والسهْوِ" يمثّل له بتمثيلٍ صناعيٍّ ليحمي به المعنى من فخ التأويل المجازيّ قائلًا: "مثالُ ذلكَ إذا قُلتَ: (جاءَ السلطانُ) احتُمِلَ أنّ الجَائي رسولُه أو وزيرُه مثلًا، وأنّك نطقتَ بـ(السلطان) مجازًا أو سهوًا، فإنْ قلتَ: (جاءَ السلطانُ السلطانُ) أو (السلطانُ نفسُه) ارتفعَ ذلكَ الاحتمالُ". (الغراويّ، ورقة ٨) فالمحدّد الوظيفيّ هنا يتجاوز البناء الهيكليّ للقاعدة النحويّة، ويتفرغ لمراقبة سلامة عملية التواصل الكلاميّ ويحول دون حصول اللبس في فهمها؛ اعتمادًا على تكرار اللفظ ليؤدي التوكيد وظيفته في السياق، وبه يتّضح المعنى للمتعلّم تامًّا لا لبس فيه، وهو ما ينسجم مع منهجيّة التيسير.

وفي ذات السياق يبرز دور المحدّد الوظيفي في حماية المعنى التواصليّ في مسألة وجوب ذكر خبر (لولا) الامتناعيّة، حيث قرّر النحاة وجوب حذف خبر لولا الامتناعيّة؛ وهو حذفٌ مشروطٌ بكون الخبر كونًا عامًّا. فإن كان الخبر كونًا خاصًّا لا دليل عليه وجب ذكره. (ابن الناظم، ٢٠٠٠، ٨٧) فقد تنبّه الغراويّ إلى احتماليّة انسباق الوهم إلى ذهن المتعلّم؛ لتوقّعه اطّراد وجوب حذف خبر (لولا) في كلّ الحالات، فاستبق ذلك بإيراد الشاهد الذي يرفع هذا الوهم في فهم المعنى ابتداء بقوله: "يجبُ حَذْفُ الخَبرِ في أربعةِ مَواضِعَ؛ الموضِعُ الأوّلُ: خبرُ المبتدأ بعدَ (لَولَا) الامتناعيّة .. فإنْ لم يدُلْ على ذلكَ دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه؛ مثلَ قَولِه (صلّى اللهُ عليه وآله وسلم): «لَولَا قَومُكَ حَديثُو عَهْدٍ بالإسلامِ لَهدّمتُ الكعبةَ فَجعَلْتُ لَها بَابَينِ» (البخاريّ، د.ت، ج٦، ص٣٧٨). والشاهدُ فيهِ حيثُ ذُكرَ فيهِ الخبرُ؛ لِكَونِه كَوْنًا خَاصًّا لا قَرينةَ عليهِ عِنْدَ حَذْفِه"(الغراويّ، ورقة ٤٣) فغياب القرينة الدالّة على خبر (لولا) المحذوف يُشكّل عائقًا في تماميّة التواصل الكلاميّ، والمحدّد الوظيفيّ يُشخّص هذا الإشكال ويعالجه؛ في ضوء الشاهد الذي يُحصّن به ذهن المتعلّم من اللبس المحتمل، وينبّه إلى أهميّة القرينة في ضبط المسار التواصليّ للتيسير؛ ليبقى المعنى واضحًا لديه؛ وهذا غاية ما يصبو إليه التيسير.

الخاتمة: وتتضمّن أبرز النتائج والتوصيات وذلك فيما يأتي:

النتائج:

١-إنّ العمليّة التيسيريّة عمليّةٌ معرفيّة تخضع لضوابط منهجيّة قابلة للقياس، عبر استظهار الملامح التيسيريّة أوّلًا، ثمّ الوقوف على المحدّدات التي وجّهت هذه الملامح ثانيًا.

٢- ظهور بوادر التيسير النحويّ عبر توجُّه علماء النحو إلى الاختصار في مؤلّفاتهم النحويّة تجنّبًا للإطالةِ المخلّة مع التزام إيضاح المباني وتبسيط العبارة دونما تعقيد.

٣-إنّ الدعوة إلى تيسير النحو لا تعني الإفراط إلى مستوى هدم أصول النحو أو الإخلال بقواعده.

٤-يُعدّ مصطلح (التجديد) من أقرب المصطلحات للتيسير، ويُطرح في إطارين: الأول: إطارٌ بنائيّ يتبنّى تجديدَ النحو دون هدم أصوله التراثيّة، والثاني: إطار نقديّ يتضمّن التجديد فيه الدعوةَ إلى إلغاء بعض الأبواب النحويّة أو تغييرها.

٥-يفترق مصطلح التيسير عن التجديد بمنهجيّته في عرض النحو للمتعلّمين دون هدم أصوله أو تغيير أبوابه؛ مستندًا في ذلك إلى ضرورة التمييز بين النحو العلميّ والنحو التعليميّ.

٦-يُسقطَ التيسير من دائرة تعليم النحو ما لا يتوافق أو ينسجم مع أصول كلام العرب المستقيم؛ كالعلل الثواني والفلسفة والمنطق وغير ذلك.

٧-يُطرح المحدِّد المعياريّ في سياق تيسير النحو بوصفه ضابطًا منهجيًا لضبط وتوجيه المسار البنيويّ للنحو؛ بفرز ما يخالف أصول النحو المستقاة من استعمال العرب لكلامهم الواقعيّ، كما أنّه يستند إلى مبدأ (السماع) و(الحمل على الظاهر).

٨-يتكفّل المحدّد الوظيفيّ بضبط التيسير النحويّ في مساره التواصليّ بتركيزه على الأداء التواصليّ في الكلام؛ عبر ربط القاعدة النحويّة بوظيفتها الدلاليّة، والاكتفاء بالعلّة الأولى، وتأسيس مبدأ الاقتصاد اللغويّ، ونبذ العلل الثواني والثوالث.

٩-يتوجّه محدّد الانتقاء والترجيح لضبط بوصلة المسار المعرفيّ لعملية التيسير مستندًا على مبدأ (الاكتفاء) كشرط أساسيٍّ للفهم؛ ومتابعًا ضرورة عرض المادّة النحويّة بما يناسب قدرات المتعلمين الذهنيّة.

١٠-يتخذ الغراوي إجراءات تيسيريّة عدّة في ملمح (التعريف) منها تفكيك قيود التعريف، وبيان دورها في عملية الإفهام، محتكمًا إلى المحدّد المعياريّ لضمان اطّراد القاعدة النحويّة وصونها من عشوائيّة التيسير. في حين يوظّف المحدّد الوظيفيّ لضبط صياغة التعريف وفقًا للأداء التواصليّ؛ عبر آليّة التخفّف من القيود، موجّهًا المعلمَ للاكتفاء بإدراك الآثار الدلاليّة القريبة في فهم المعنى.

١١-يمنح ملمحُ الخلاف النحويّ الغراويّ سعةً تيسيريّة في توظيفه للمحدّدات؛ حيث وظّف المحدّد المعياريّ للمحافظة على بناء القاعدة وتحقيق اطّرادها القياسيّ؛ بتوجيه المتعلّم للاعتداد بالأثر اللفظيّ المباشر. ووجّه المحدّد الانتقائيّ والترجيحيّ لحماية المتعلّم من التشتّت الذهنيّ ومنحه استقرارًا معرفيًّا بإبعاده عن الخوض في الخلافات الجدليّة التي تشتت المعنى .

١٢-أثبت الغراويّ منهجيّته التيسيريّة في ملمح (الشاهد النحويّ والمثال الصناعيّ) عبر آليّتين: التدرّج المفاهيميّ من المفاهيم البسيطة إلى المركّبة، وآليّة التدرج الهيكليّ بالاستشهاد والتمثيل لفهم أصل القاعدة النحويّة، ثمّ إلى مجال استعمالها المطّرد، منتهيًا باستثناءات القاعدة، موظّفًا المحدّد المعياريّ لتوجيه المسار البنيويّ؛ عبر توجيه المتعلّم بضرورة الأخذ بظاهر اللفظ وإدراك الآثار القريبة الظاهرة في بنية الجملة في ضوء الأمثلة والشواهد التي أوردها في هذا الملمح. كما أنّه وظّف المحدّد الوظيفيّ فيه لحماية المعنى النحويّ وتيسير فهمه، بألّا يُساق الشاهد أو المثال خارج إطار الفهم، معتمدًا على القرائن والسياق الكلاميّ لرفع اللبس المحتمل وتأكيد الوظيفة الدلاليّة.

التوصيات:

١-يُوصي البحث وفق ما قدّمه من رؤية تيسيريّة علميّة منضبطة، بأهميّة قراءة مخرجاته في

سياق تعليم النحو لأبناء هذا الجيل من طلّاب العربيّة؛ بهدف حملهم على الرغبة في تعلّم النحو، والابتعاد عن التكلّف في عرض مسائله لهم.

٢-ضرورة المُضي بمشروع تيسير النحو؛ عبر توجيه المحدّدات المنهجيّة اللازمة لضبط مسارات تيسيره عن الانحراف إلى التعقيد المتكلّف أو التبسيط العشوائيّ.

٣-دعوة العلماء والباحثين إلى استجلاء مصاديق هذه المحدّدات ودورها في تيسير النحو في تراثنا النحويّ؛ في ضوء ما تركوه لنا من مدوّناتٍ نحويّة ما تزال حاضرة في أروقتنا العلميّة.

قائمة المصادر العربية

- **القرآن الكريم.**

أوّلًا: المصادر والمراجع

- أبو المكارم، عليّ (٢٠٠٦م) .**أصول التفكير النحويّ** .القاهرة: دار غريب. ط١.
- أبو المكارم، عليّ (٢٠٠٧م) .**تعليم النحو العربيّ – عرض وتحليل** .القاهرة: مؤسسة المختار. ط١.
- الأحمر البصريّ، خلف بن حيان (١٩٦١م) .**مقدّمة في النحو** .تحقيق: عزّ الدين التنوخيّ. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ.
- الأشمونيّ، عليّ بن محمّد (١٩٩٨م) .**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك** .بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.
- الأنباريّ، أبو البركات (١٤٠٥هـ) .**نزهة الألباء في طبقات الأدباء** .تحقيق: إبراهيم السامرائيّ. الأردن: مكتبة المنار. ط٣.
- الأنباريّ، أبو البركات (٢٠٠٣م) .**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** .بحاشيته: محمّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. ط١.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م) .**المنصف لابن جنّي، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ** .دار إحياء التراث القديم. ط١.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (د.ت) .**الخصائص** .تحقيق: محمّد عليّ النجار. القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. ط٤.
- ابن حزم الأندلسيّ (١٩٨٠م) .**رسائل ابن حزم الأندلسيّ** .تحقيق: إحسان عباس. بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر.
- ابن خلدون، عبد الرحمن (١٩٨١م) .**العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر** .مراجعة: د. سهيل زكار. بيروت: دار الفكر. ط١.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمّد (د.ت) .**الأصول في النحو** .تحقيق: عبد الحسين الفتليّ. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن سيده، أبو الحسن (٢٠٠٠م) .**المحكم والمحيط الأعظم** .تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.
- ابن عصفور الأندلسيّ (١٩٧٩م) .**المُقرّب في علم العربيّة** .تحقيق: أحمد عبد الستار الجواريّ، وعبدالله الجبوريّ. بغداد: مطبعة العاني. ط١.

•ابن فارس، أبو الحسين أحمد (١٩٧٩م) .**معجم مقاييس اللغة** .تحقيق: عبد السلام محمّد هارون. دمشق: دار الفكر.

•ابن مالك الطائيّ، جمال الدين (١٩٨٢م) .**شرح الكافية الشافية** .مكّة المكرمة: مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى. ط١.

•ابن مَضَاء القرطبيّ، أحمد بن عبد الرحمن (١٩٧٩م) .**الردّ على النحاة** .دراسة وتحقيق: د. محمّد إبراهيم البنا. القاهرة: دار الاعتصام. ط١.

•ابن الناظم، بدر الدين محمّد (٢٠٠٠م) .**شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك** .تحقيق :محمّد باسل عيون السود .بيروت :دار الكتب العلميّة .ط١.

•ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف (١٩٨٥م) .**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** .تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر. ط٦.

•ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله بن يوسف (د.ت) .**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** .تحقيق: عبد الغني الدقر. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.

•ابن الوراق، أبو الحسن محمّد بن عبد الله (١٩٩٩م) .**علل النحو** .تحقيق: محمود جاسم محمّد الدرويش. الرياض: مكتبة الرشد. ط١.

•ابن ولّاد التميميّ، أبو العباس (١٩٩٦م) .**الانتصار لسيبويه على المبرّد** .دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١.

•ابن يعيش، أبو البقاء (٢٠٠١م) .**شرح المفصّل للزمخشريّ** .بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.

•البخاريّ، محمّد بن إسماعيل (د.ت) .**التاريخ الكبير** .طبع تحت مراقبة: محمّد عبد المعيد خان. حيدر آباد – الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

•البغداديّ، عبد القادر بن عمر (١٩٩٧م) .**خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** .تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجيّ. ط٤.

•الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٩٦٤م) .**رسائل الجاحظ** .تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

•الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٤٢٤هـ) .**الحيوان** .بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢.

•الجمحيّ، أبو عبد الله محمّد بن سلّام (د.ت) .**طبقات فحول الشعراء** .تحقيق: محمود محمّد شاكر. جدّة: دار المدني.

•الخفاجي، أبو محمّد عبد الله (١٩٨٢م) .**سر الفصاحة** .بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.

•الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (١٩٨٦م) .**الإيضاح في علل النحو** .تحقيق: د. مازن المبارك. القاهرة: مطبعة المدنيّ. ط٥.

•الزمخشريّ، محمود بن عمر (١٩٨٧م) .**الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** .ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد. القاهرة: دار الاعتصام. ط٣.

•الزمخشريّ، محمود بن عمر (١٩٩٣م) .**المفصّل في صنعة الإعراب** .تحقيق: د. عليّ بو ملحم. بيروت: مكتبة الهلال. ط١.

•سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٩٨٨م) .**الكتاب** .تحقيق: عبد السلام محمّد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط٣.
•السيرافيّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (١٩٧٤م) .**شرح أبيات سيبويه** .تحقيق: د. محمّد عليّ الريح هاشم. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
•السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (١٩٨٩م) .**الاقتراح في أصول النحو وجدله** .تحقيق: د. محمود فجال. دمشق: دار القلم. ط١.
•الصبّان، أبو العرفان محمّد بن عليّ (١٩٩٧م) .**حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك** . بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.
•ضيف، أحمد شوقي (١٩٦٠م) .**تجديد النحو العربيّ** .القاهرة: دار المعارف. ط٦.
•ضيف، أحمد شوقي (د.ت) .**المدارس النحويّة** .القاهرة: دار المعارف.
•عبد التواب، رمضان (٢٠٠٣م) .**البحث اللغويّ عند العرب** .دمشق: عالم الكتب. ط٨.
•العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (١٩٩٥م) .**اللباب في علل البناء والإعراب** .تحقيق: د. عبد الإله النبهان. دمشق: دار الفكر. ط١.
•الغراويّ، جاسم بن محمّد رضا (د.ت) .**النفحات الخصيبيّة في المسائل النحويّة** (مخطوط).
•الغراويّ، رافد (١٤٤٤هـ) .**روض العطاء في حياة الشيخ محمّد رضا المعطاء**.
•الفارضيّ، شمس الدين محمّد (٢٠١٨م) .**شرح الإمام الفارضيّ على ألفية ابن مالك** .تحقيق: محمد مصطفى الخطيب. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.
•مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢م) .**إحياء النحو العربيّ** .القاهرة. ط٢.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

•الصلاحيّ، أحمد بن جار الله (١٤٢٣هـ) .**اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين** .(رسالة ماجستير). مكة المكرمة: كلية اللغة العربيّة، جامعة أمّ القرى.
•اللحام، دلال عبد الرؤوف (١٩٨٨م) .**تيسير تعليم النحو في القرن العشرين** .(رسالة ماجستير). عمّان: كلية التربية العربية، الجامعة الأردنيّة.

ثالثًا: البحوث والدراسات

•برادعي، حاج (٢٠٢٢م) .**تيسير النحو العربيّ ومفهومه في ظلّ معطيات الدرس القديم والدرس النحويّ الحديث** .الجزائر: مجلة جسورة المعرفة، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف. مجلد ٨، عدد ٣.
•حمودة، رفيق، والصفاقسيّ، منانة حمزة (٢٠١٨م) .**الشاهد النحويّ بين الطبيعة والصناعة** .اللسانيات العربيّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ. عدد ٦.
•العمري، صوشة (٢٠١٨م) .**ضوابط تيسير النحو العربيّ – مقاربة تعليميّة** .الجزائر: مجلّة الباحث، جامعة يحيى فارس. مجلد ٤، عدد ١٦.
•العياشيّ، عمار (٢٠٠٨م) .**النحو التعليميّ وجهود القدماء والمحدَثين في تيسيره** .الجزائر: مجلّة التواصل، جامعة باجي مختار بعنابة. عدد ٢١.
• مرتاض، عبد الجليل (٢٠٠٩م) .**النحو العربيّ بين التيسير والتعسير** .الجزائر: مجلّة اللغة العربية. عدد ٢٣.

English References

•**The Holy Quran.**

First: Primary Sources and References

•Abu Al-Makarim, Ali (2006). *Usul al-Tafkir al-Nahwi*. Cairo: Dar Gharib. 1st ed.

•Abu Al-Makarim, Ali (2007). *Ta'lim al-Nahw al-Arabi – Ard wa-Tahlil*. Cairo: Mu'assasat al-Mukhtar. 1st ed.

•Al-Ahmar al-Basri, Khalaf bin Hayyan (1961). *Muqaddima fi al-Nahw*. Ed. Izz al-Din al-Tanukhi. Damascus: Ministry of Culture and National Guidance.

•Al-Ashmuni, Ali bin Muhammad (1998). *Sharh al-Ashmuni ala Alfiyyat Ibn Malik*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.

•Al-Anbari, Abu al-Barakat (1405 AH). *Nuzhat al-Alba' fi Tabaqat al-Udaba'*. Ed. Ibrahim al-Samarra'i. Jordan: Maktabat al-Manar. 3rd ed.

•Al-Anbari, Abu al-Barakat (2003). *Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa-al-Kufiyyin*. Commentary by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. Al-Maktaba al-Asriyya. 1st ed.

•Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (1954). *Al-Munsif li-Ibn Jinni, Sharh Kitab al-Tasrif li-Abi Uthman al-Mazini*. Dar Ihya' al-Turath al-Qadim. 1st ed.

•Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (n.d.). *Al-Khasa'is*. Ed. Muhammad Ali al-Najjar. Cairo: General Egyptian Book Organization. 4th ed.

•Ibn Hazm al-Andalusi (1980). *Rasa'il Ibn Hazm al-Andalusi*. Ed. Ihsan Abbas. Beirut: Arab Institute for Research and Publishing.

•Ibn Khaldun, Abd al-Rahman (1981). *Al-Ibar wa-Diwan al-Mubtada' wa-al-Khabar fi Tarikh al-Arab wa-al-Barbar wa-man Asarahum min Dhawi al-Sha'n al-Akbar*. Rev. Dr. Suhayl Zakkar. Beirut: Dar al-Fikr. 1st ed.

•Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad (n.d.). *Al-Usul fi al-Nahw*. Ed. Abd al-Husayn al-Fatli. Beirut: Mu'assasat al-Risala.

•Ibn Sida, Abu al-Hasan (2000). *Al-Muhkam wa-al-Muhit al-A'zam*. Ed. Abd al-Hamid Hindawi. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.

•Ibn Usfur al-Andalusi (1979). *Al-Muqarrib fi Ilm al-Arabiyya*. Ed. Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jubouri. Baghdad: Al-Ani Press. 1st ed.

•Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad (1979). *Mu'jam Maqayis al-Lugha*. Ed. Abd al-Salam Muhammad Harun. Damascus: Dar al-Fikr.

•Ibn Malik al-Ta'i, Jamal al-Din (1982). *Sharh al-Kafiya al-Shafiya*. Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University. 1st ed.

•Ibn Mada' al-Qurtubi, Ahmad bin Abd al-Rahman (1979). *Al-Radd ala al-Nuhat*. Ed. Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna. Cairo: Dar al-I'tisam. 1st ed.

•Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad (2000). *Sharh Ibn al-Nazim ala Alfiyyat Ibn Malik*. Ed. Muhammad Basil Uyun al-Sud. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.

•Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf (1985). *Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib*. Ed. Dr. Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamd Allah. Damascus: Dar al-Fikr. 6th ed.

•Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf (n.d.). *Sharh Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab*. Ed. Abd al-Ghani al-Daqr. Damascus: United Company for Distribution.

•Ibn al-Warraq, Abu al-Hasan Muhammad bin Abdullah (1999). *Ilal al-Nahw*. Ed. Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish. Riyadh: Maktabat al-Rushd. 1st ed.

•Ibn Wallad al-Tamimi, Abu al-Abbas (1996). *Al-Intisar li-Sibawayh ala al-Mubarrad*. Ed. Dr. Zuhayr Abd al-Muhsin Sultan. Beirut: Mu'assasat al-Risala. 1st ed.
•Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa' (2001). *Sharh al-Mufassal li-al-Zamakhshari*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.
•Al-Bukhari, Muhammad bin Isma'il (n.d.). *Al-Tarikh al-Kabir*. Supervised by: Muhammad Abd al-Mu'id Khan. Hyderabad - Deccan: Da'irat al-Ma'arif al-Uthmaniyya.
•Al-Baghdadi, Abd al-Qadir bin Umar (1997). *Khizanat al-Adab wa-Lubb Lubab Lisan al-Arab*. Ed. Abd al-Salam Muhammad Harun. Cairo: Maktabat al-Khanji. 4th ed.
•Al-Jahiz, Abu Uthman Amr bin Bahr (1964). *Rasa'il al-Jahiz*. Ed. Abd al-Salam Muhammad Harun. Cairo: Maktabat al-Khanji.
•Al-Jahiz, Abu Uthman Amr bin Bahr (1424 AH). *Al-Hayawan*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 2nd ed.
•Al-Jumahi, Abu Abdullah Muhammad bin Sallam (n.d.). *Tabaqat Fuhul al-Shu'ara'*. Ed. Mahmoud Muhammad Shakir. Jeddah: Dar al-Madani.
•Al-Khafaji, Abu Muhammad Abdullah (1982). *Sirr al-Fasaha*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.
•Al-Zajjaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman (1986). *Al-Idah fi Ilal al-Nahw*. Ed. Dr. Mazin al-Mubarak. Cairo: Al-Madani Press. 5th ed.
•Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Umar (1987). *Al-Kashshaf an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil wa-Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil*. Proofread and arranged by: Mustafa Husayn Ahmad. Cairo: Dar al-I'tisam. 3rd ed.
•Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Umar (1993). *Al-Mufassal fi San'at al-I'rab*. Ed. Dr. Ali Bu Mulhim. Beirut: Maktabat al-Hilal. 1st ed.
•Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Uthman (1988). *Al-Kitab*. Ed. Abd al-Salam Muhammad Harun. Cairo: Maktabat al-Khanji. 3rd ed.
•Al-Sirafi, Abu Muhammad Yusuf bin Abi Sa'id (1974). *Sharh Abyat Sibawayh*. Ed. Dr. Muhammad Ali al-Rayh Hashim. Cairo: Maktabat al-Kulliyat al-Azhariyya.
•Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman (1989). *Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw wa-Jadalihi*. Ed. Dr. Mahmoud Fajjal. Damascus: Dar al-Qalam. 1st ed.
•Al-Sabban, Abu al-Irfan Muhammad bin Ali (1997). *Hashiyat al-Sabban ala Sharh al-Ashmuni ala Alfiyyat Ibn Malik*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.
•Dayf, Ahmad Shawqi (1960). *Tajdid al-Nahw al-Arabi*. Cairo: Dar al-Ma'arif. 6th ed.
•Dayf, Ahmad Shawqi (n.d.). *Al-Madaris al-Nahwiyya*. Cairo: Dar al-Ma'arif.
•Abd al-Tawab, Ramadan (2003). *Al-Bahth al-Lughawi inda al-Arab*. Damascus: Alam al-Kutub. 8th ed.
•Al-Ukbari, Abu al-Baqa' Abdullah bin al-Husayn (1995). *Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa-al-I'rab*. Ed. Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan. Damascus: Dar al-Fikr. 1st ed.
•Al-Gharrawi, Qasim bin Muhammad Rida (n.d.). *Al-Nafahat al-Khasibiyya fi al-Masa'il al-Nahwiyya* (Manuscript).
•Al-Gharrawi, Rafid (1444 AH). *Rawd al-Ata' fi Hayat al-Shaykh Muhammad Rida al-Mu'ta'*.
•Al-Faridi, Shams al-Din Muhammad (2018). *Sharh al-Imam al-Faridi ala Alfiyyat Ibn Malik*. Ed. Muhammad Mustafa al-Khatib. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya. 1st ed.
•Mustafa, Ibrahim (1992). *Ihya' al-Nahw al-Arabi*. Cairo. 2nd ed.

Second: Theses and Dissertations

•Al-Salahi, Ahmad bin Jarallah (1423 AH). *Ittijahat Tajdid al-Nahw inda al-Muhdathin*. (Master's Thesis). Mecca: College of Arabic Language, Umm al-Qura University.
•Al-Lahham, Dalal Abd al-Ra'uf (1988). *Taysir Ta'lim al-Nahw fi al-Qarn al-Ishrin*. (Master's Thesis). Amman: Faculty of Arabic Education, University of Jordan.

Third: Research and Studies
•Baradi, Hajj (2022). *Taysir al-Nahw al-Arabi wa-Mafhumuhu fi Zill Mu'tayat al-Dars al-Qadim wa-al-Dars al-Nahwi al-Hadith*. Algeria: *Jusur al-Ma'rifa Journal*, Hassiba Benbouali University of Chlef. Vol. 8, No. 3.
•Hammouda, Rafiq, & Al-Sfaxi, Manana Hamza (2018). *Al-Shahid al-Nahwi bayna al-Tabi'a wa-al-Sina'a*. *Al-Lisaniyyat al-Arabiyya*, King Abdullah Bin Abdulaziz International Center. No. 6.
•Al-Amri, Sousha (2018). *Dawabit Taysir al-Nahw al-Arabi - Muqaraba Ta'limiyya*. Algeria: *Al-Bahith Journal*, Yahia Fares University. Vol. 4, No. 16.
•Al-Ayyashi, Amyar (2008). *Al-Nahw al-Ta'limi wa-Juhud al-Qudama' wa-al-Muhdathin fi Taysirihi*. Algeria: *Al-Tawasul Journal*, Badji Mokhtar University in Annaba. No. 21.
•Murtad, Abd al-Jalil (2009). *Al-Nahw al-Arabi bayna al-Taysir wa-al-Ta'sir*. Algeria: *Al-Lugha al-Arabiyya Journal*. No. 23.